: https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i41.649

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic
Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

# " انعكاسات السياسات العامة في مجتمعات ما بعد الصراع: العراق انموذجاً"

# " The Implications of Public Policies in Post-Conflict Societies: Iraq as a Model"

Prof Dr.Mohammed Shattab Edan [a]
Simit Uaid Simit [b]
Tikrit University - College of Political Sciences [ab]

ا.د محمد شطب عيدان * [a]
الباحث سميط عويد سميط [b]
جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية [ab]

**Article info.**

**Article history:**
-Received 01 Nov. 2025
-Received in revised form 3 Dec .2025
- Final Proofreading 5 Dec. 2025
- Accepted 10 Dec. 2025
- Available online: 31 Dec.2025

**Keywords:**
- Post-conflict .
- Public Policy .
- Iraq.
- State-Building.
- Post-Conflict Politics.

©2025. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

**Abstract:** The research attempts to study public policies in post-conflict societies by analyzing the theoretical framework of this relationship and its associated characteristics, and identifying the effects of conflict on the structure and functions of the state, relying on Iraq as a case study that represents a clear example of the complexities that accompanied countries emerging from violent conflicts, by addressing the most prominent security, political, economic and social challenges that hindered and still hinder the implementation of public policies in it, and clarifying the strategic objectives for reconstruction and consolidating stability. The research is based on an analytical-descriptive approach that links theory and practice.

*Corresponding Author: Mohammed Shattab Edan ,EMail: mohammadshatub@tu.edu.iq ,Tel:XXX, Affiliation: Tikrit University / College of Political Science.

**معلومات البحث :**

**تواريخ البحث:**
- الاستلام: 1 تشرين الثاني/ 2025
–الاستلام بعد التنقيح 3 كانون الاول 2025
– التدقيق اللغوي 5 كانون الاول 2025
– القبول: 10 كانون الاول 2025
– النشر المباشر: 31 كانون الأول 2025

**الكلمات المفتاحية :**
– **ما بعد الصراع.**
– **سياسة عامة.**
–**العراق.**
– **بناء الدولة.**
– **سياسات ما بعد الصراع.**

**الخلاصة:** يحاول البحث دراسة السياسات العامة في مجتمعات ما بعد الصراع من خلال تحليل الإطار النظري لهذه العلاقة والخصـــائص المرتبطة بها، وتحديد آثار الصـــراع على هيكل الدولة ووظائفها، مع اعتماد على العراق كنموذج حالة تمثّل نموذجاً جلياً للتعقيدات التي واكبت الدول الخارجة من الصـراعات العنيفة، عن طريق معالجة أبرز التحديات الأمنية والسـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية التي اعاقت ولا تزال تنفيذ السياسات العامة فيه، وتوضيح الأهداف الاستراتيجية لإعادة البناء وترسيخ الاستقرار، ويستند البحث على اسلوب تحليلي–وصفي يربط بين النظرية والتطبيق.

## المقدمة:

تواجه المجتمعات ما بعد الصـراع تحديات معقدة تتشـابك فيها الأبعاد السـياسـية والأمنية والاجتماعية والاقتصـادية، مما يجعل مهمة الانتقال نحو الاسـتقرار وبناء الدولة شـاقّة ومكلفة، تحتاج إلى سـياسـات عامة فعّالة ورؤية شـاملة بسـبب العوامل التي تمثّل بيئة هذه السـياسـات والتي قد تعيق تحقيق هذه السـياسـات لأهدافها، ويُعدّ العراق نموذجاً واضحة لهذه البيئات غير الداعمة للسياسات العامة، إذ مرّ بسلسلة طويلة من الصـراعات التي خلّفت آثاراً عميقة في جوهر بنيته الرسـمية والمجتمعية، وتسـببت في إضـعاف الدولة وتآكل مؤسساتها، مع تراجع قدرتها على أداء دورها في تقديم الخدمات وتحقيق التنمية، مما يستلزم الوقوف على هذا التفاعل وتحليل انعكاسـات السـياسـات العامة في مرحلة ما بعد الصـراع، واسـتجلاء التحديات التي تواجهها عملية صنع وتنفيذ السياسة العامة في العراق، بربط الأساس النظري مع مخرجات الواقع العملي.

**أهمية البحث:** تنبع أهمية البحث من اســهامه في فهم الاليات المعقدة التي تواجهها الدول ما بعد الصــراع، ويكشف عن تأثير الهشاشة الهيكلية ومشكلات البيئة السياسية والاجتماعية في صياغة السياسات العامة، وتبرز أهمية التركيز على العراق كونه نموذجاً واضحاً يتجسد فيه التفاعل بين السياسة العامة وظروف الدولة الخارجة من الصراع، الأمر الذي يساعد على تطوير رؤية أكثر واقعية لصانع القرار.

**إشكالية البحث:** تتمحور الإشكالية حول: كيفية تأثير بيئة ما بعد الصراع في العراق على رسم السياسات العامة وتنفيذها، وأثر العوامل البنيوية والسياسية والأمنية والاقتصادية التي اعاقت انجاز اهداف هذه السياسات في تحقيق الاستقرار وإعادة بناء الدولة.

**فرضية البحث:** تُعدّ بيئة ما بعد الصراع، بما تحمله من هشاشة هيكلية وسياسية وتحديات أمنية واقتصادية واجتماعية، عاملاً مؤثراً في السياسات العامة بشكل سلبي، مما يتطلب معالجة تأخذ بنظر الاعتبار هذه المعوقات، وهو ما يتضح في النموذج العراقي لاسيما بعد عام 2014.

**مناهج البحث:** اعتمد البحث منهجاً وصفياً– تحليلياً لدراسة الإطار النظري لمفهوم ما بعد الصراع والسياسات العامة، إضافة إلى مقترب دراسة الحالة لتفسير الواقع العراقي وتحديد العوامل المؤثرة في قدرة السياسة العامة على صياغة أداء فاعل.

**هيكلية البحث:** ينقسم البحث إلى أربع مطالب، يتناول الأول منها مجتمع ما بعد الصراع: المفهوم والبيئة والأثار على بيئة السياسية العامة، فيما يهتم الثاني بتحديات عملية صنع السياسة العامة في مجتمع ما بعد الصراع، فيما تناول المطلب الثالث أهداف صنع السياسة العامة في مرحلة ما بعد الصراع : وانعكاساتها على المجتمع، وركز المطلب الرابع على نموذج السياسة العامة في العراق: مرحلة ما بعد الصراع.

## المطلب الأول

## مجتمع ما بعد الصراع: المفهوم والبيئة والأثار على بيئة السياسية العامة

### أولاً: مفهوم مجتمع ما بعد الصراع

ارتبط مفهوم مجتمعات ما بعد الصراع، أو المجتمعات الخارجة من الصراع، بمفهوم بناء السلام في المجتمعات التي مزقتها الصراعات الداخلية والحروب، وظهرت دراسات عدة وتقارير للأمم المتحدة بهذا الخصوص وبقوة متزايدة منذ التسعينيات من القرن العشرين، بشكل محوري في العلاقات الدولية والنظم السياسية، وأنشأت جميع وكالات التنمية الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف وحدات لمعالجة التحولات بعد الصراع واعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي، باعتبارها مكملة لبرامجها الإنسانية والاستجابة للطوارئ طويلة الأمد[1].

كما ارتبط مفهوم مجتمعات ما بعد الصراع بمفهوم العدالة الانتقالية وحظي باهتمام حكومي ومنظمات دولية عديدة، وظهرت دراسات كثيرة حوله، كما ارتبط المفهوم بالتنمية وتحقيق الامن وبناء الحكم الرشيد كما في تقرير التنمية في العالم لعام 2011م تحت عنوان: الصراع والأمن والتنمية، ونادرًا ما تعني مرحلة ما بعد الصراع أن العنف والصراع قد توقفا في لحظة معينة في جميع أنحاء أراضي الدولة من الناحية النظرية، وتتم معظم جهود إعادة الإعمار بعد الصراع في الحالات التي ينحسر فيها الصراع بدرجة أكبر أو أقل، ولكنه من الناحية العملية مستمر أو متكرر في بعض أجزاء البلاد[2].

ويمكن وصف مجتمعات ما بعد الصراع بأنهَّا المجتمعات التي تشهد بداية حدوث صراعات لأسباب سياسية او دينية او عرقية او اقتصادية وغيرها بعد اخلال توازن القوى الداخلي بين الاطراف المتنافسة محليا، ثم تتصاعد لتشهد ذروة اعمال العنف، ثم تبدأ محاولات انهاء الصراع واعلان السلام، مع الاخذ بالاعتبار أنَّ

---

(1) Derick W. Brinkerhoff, Rebuilding governance in failed states and post-conflict societies: core concepts and cross-cutting themes, public and administration and development,( Volume 25,Issue1, Washington, 2005)p.4.

(2) World Bank, World development report 2011 : conflict, security, and development, 2011, The International Bank for Reconstruction and Development/ the World Bank, Washington, DC. 2011. Available at the link، date seen in(11/2/2022)
https://documents1.worldbank.org/curated/en/966731468161352341/pdf/5898

إعلان السلام لا يعني انتهاء الصراع الذي غالبا ما يكون مستمراً بشكل منخفض، أو بشكل متقطع أو أقل حِدة، وربما يستأنف على نطاق أوسع بعد مدة قصيرة اذا ما اخفقت جهود الانتقال الى السلام[1].

ومن أهم التحديات التي تواجهها المجتمعات هو معضلة إعادة البناء في واقع ما بعد الصراعات العنيفة اذ بات العامل من كوسوفو الى روندا والبوسنة يقدم ثروة هائلة من التجارب والخبرات والحلول العملية بما يفترض قفزة نوعية من قبل أفراد المجتمعات التي عايشت وعانت من الانقسامات والتمكين للانتقال من المواجهة إلى التكامل والاندماج، ضمن سياسة إعادة بناء مجتمعاتها المدمرة ماديا ونفسيا[2].

وتوصف المجتمعات الخارجة من الصراعات بأنهَّا المجتمعات التي تتولد لديها حالة من الصدام والتعارض ما بين المواطنين والنظام السياسي، وتتولد ولاءات فرعية ومتنوعة على حساب الولاء للوطن، مما يؤدي الى التخبط في اليات العمل المؤسساتي للنظام وعدم الاستقرار السياسي والامني الذي يقوض البناء السياسي للمجتمع، ونتيجة ذلك تتكون حالة من العنف السياسي بعد استغلال ذلك من قبل بعض الجهات الحزبية والسياسية ، وعلى اثر ذلك تنشأ جملة من الازمات التي يتعرض لها النظام السياسي والتي تؤثر على استقراره واستمراره، ومن ابرز هذه الازمات التي تحدث على اثر الصراع والتي تلحق انهيار النظام السياسي هي أزمة الشرعية*، ووجود خلل في مؤسسات الدولة للنظام السياسي أي يوجد هناك حالة من الخلافات الحادة بين القوى السياسية القائمة والتي بدورها تهدد الأمن والاستقرار داخل النظام السياسي وخلق ايديولوجيات مختلفة تؤدي الى التناحر والاختلاف[3].

إذ ان من الاثار التي يخلفها الصراع هو عدم تقبل المجتمع للنظام السياسي القائم على عدم الشرعية، وفي حال اهتزت تلك الشرعية فان ذلك يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي وبالتالي الى زعزعة السلم الداخلي للدولة والمجتمع، وتتمثل ازمة الشرعية للنظام السياسي كإحدى اهم الاثار السياسية للصراع واحد اهم الاسباب التي تواجه عملية بناء السلام في المجتمعات التي تعاني من الصراعات، وذلك بسبب وجود مبدأ التنافس على

---

[1] حسين أحمد دخيل، "العدالة الاقتصادية في مجتمعات ما بعد الصراع"، **المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية**( برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، العدد19، 2021 )،ص329.

[2] جميلة علاق،" تجديد الانسان في واقع ما بعد الصراعات المسلحة في المجتمعات التعددية ضرورة لبناء السلام المجتمعي وارساء متطلبات السلام العالمي"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية، الجزائر** (العدد3، 2018)،ص 82.

[3] نعيم ابراهيم، **ادارة الازمات** ( عمان، عالم الكتب الحديث، الطبعة الاولى، 2009)،ص 5.

السلطة، وسيطرة جماعة دون اخرى وتضارب المصالح وبالتالي تستمر الصراعات مما يؤدي الى زيادة الفقر والتخلف وعدم الاستقرار[1].

كما ان من الظواهر الرئيسة لمجتمعات ما بعد الصراع هو بروز ظاهرة العنف السياسي الذي يأخذ شكلين العنف الذي يمارسه النظام السياسي ضد القوى والافراد داخله لغرض التمسك بالسلطة ضد ارادة الشعب او تكريسه لصالح طائفة معينة وبذلك احتمال اللجوء الى العنف امر وارد، والشكل الثاني العنف الذي تمارسه تنظيمات سياسية او افراد ضد بعضهم البعض او ضد الحكومة والنظام السياسي والذي غالبا ما يكون في الدول النامية بصورة ارهاب منظم او انقلابات عسكرية او اغتيالات او حورب اهلية اي بمعنى غياب للأمن وعدم الاستقرار[2].

إلى جانب ذلك تعاني مجتمعات ما بعد الصراع من نقص شديد في الموارد المادية والبشرية، اضافة إلى التشوهات التي يخلفها الصراع ومنها التشوهات الاقتصادية كانخفاض قيمة العملة، وارتفاع أسعار الفائدة، وارتفاع معدلات البطالة، والتشوهات الاجتماعية مثل انتشار الفقر وشيوع الجريمة، وتراجع مستويات التعليم[3].

ومن خلال ذلك لا يمكن أن توصف المجتمعات الخارجة من الصراعات بانها في حالة سلام او صراع، وعلى الرغم من ان الحرب قد انتهت، لكن الصراع مستمر وكذلك اثاره وبصور مختلفة، وذلك من خلال اثاره المتجذرة فيه وهذا يقود الى النظر في خصائص هذه المجتمعات .

**ثانياً: خصائص مجتمعات ما بعد الصراع**

إنَّ مجتمعات ما بعد الصراع تختلف عن بعضها البعض في نواحٍ مهمة وعديدة إلا أنها تواجه جميعًا مشاكل مشتركة، بما في ذلك معالجة الجرائم التي ارتكبت أثناء الصراع، وإعادة تشكيل منظومة حكم فاعلة، وتضميد العداوات والانقسامات المتبقية داخل المجتمع، وفضلا عن قضايا ما بعد الصراع ، تنشغل هذه

---

[1] ابراهيم حسيب الغالبي، **ازمات العراق السياسية مقالات في الشان العراقي**(بغداد، مركز العراق للدراسات، الساقي للطباعة والتوزيع، الطبعة الثانية، 2015)،ص 44.

[2] خضر عباس عطوان و احمد ناهي عبدالله، **السلوك السياسي دراسة نظرية وتطبيقية** (عمان، دار امجد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2018)،ص200.

[3]عمر حواس حسن و إبراهيم أديب إبراهيم، سياسات الاصلاح الاقتصادي المؤثرة في النمو الاقتصادي لاقتصاديات ما بعد الحرب للمدة 2000–2019، **مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية**( المجلد17، العدد56، 2021)،ص509.

المجتمعات أيضًا بمعالجة مشاكل مثل الفقر والفساد والافتقار الى البنية التحتية وغيرها[1]. وعليه فان لمجتمعات ما بعد الصراع مجموعة من الخصائص التي لها دوافع لاستمرار الصراع وعدم الاستقرار وهي كما يأتي:

**1. ضعف سيادة القانون**

إنَّ الظروف التي تواجه مجتمعات ما بعد الصراع كثيرا ما تبدي الى الأطر القانونية دلالات متراكمة على الإهمال والتشويه السياسي ، وتتضمن عناصر تمييزية، وضعف سيادة القانون وإذا وجدت القوانين المناسبة فإن الجمهور العام قد لا يعرف عنها شيئا، وقد لا تملك الجهات الفاعلة الرسمية القدرات أو الوسائل لتنفيذها، وعادة ما تنقص النظم الوطنية القضائية أو الإصلاحية ، بعد أن تحولت بفعل الصراع وإساءة الاستخدام إلى أدوات للقمع، وتتسم هذه الحالات دائما بوفرة في الأسلحة، وتفشي العنف، واستغلال الأطفال، واضطهاد الأقليات والفئات الضعيفة، والجريمة المنظمة، والتهريب والاتجار بالبشر، وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية، وفي هذه الحالات كثيرا ما تملك الجماعات الإجرامية المنظمة موارد تفوق ما لدى الحكومة المحلية، وأسلحة أفضل مما بأيدي سلطات إنفاذ القانون المحلية. وإعادة بناء قدرات المؤسسات الوطنية وشرعيتها مهمة طويلة الأمد[2].تتصف مجتمعات ما بعد الصراع بخاصية ضعف سيادة القانون وهناك العديد من الأسباب التي تتسبب بذلك، منها[3]:

أ. إنَّ حكم القانون في المجتمعات التي دمرتها الصراعات العنيفة، أمر صعب للغاية وفي مجتمعات ما بعد الصراع على وجه الخصوص اذ فقدت المؤسسات السياسية مصداقيتها، فأن المؤسسات القانونية غير موثوق بها بشكل مطلق، والبنى التحتية مدمرة، ويتطلب التغيير الإيجابي عمومًا التزامات هائلة بالوقت والطاقة والموارد.

---

(1) David Tolbert, Andrew Solomon, United Nations Reform and Supporting the Rule of Law in Post-Conflict Societies, Harvard Human Rights Journal, Harvard Law School, USA, Vol. 19 , 2006, P30.

(2) الامم المتحدة، مجلس الامن، **سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع** ، (2004)،ص13.

(3) Jane Stromseth, Post-conflict Rule of Law Building: The Need for a Multi-Layered, Synergistic Approach, William & Mary Law Review,( Vol. 49, Issue 4, Article 13, 2008 )P.8.

ب. إنَّ فشل الجهود في مجال سيادة القانون هو الميل الى التركيز على المؤسسات الرسمية الوسائل مع عدم التقدير الكافي للتعقيدات الكامنة وراء بناء سيادة القانون، في وقت تبرز الحاجة الى التركيز على تصورات المواطنين العاديين وتعزيز الالتزامات الثقافية بفكرة سيادة القانون ذاتها.

ت. تجزئة برامج سيادة القانون اذ تركز الوكالات والمنظمات المختلفة بشكل مفهوم على مجالات تخصصها وخبراتها، مثل تحسين الشرطة، أو المحاكم، أو السجون، أو إصلاح القواعد القانونية. ولكن في كثير من الأحيان تفشل هذه الجهود في إيلاء الاهتمام الكافي لكيفية ارتباط المؤسسات والإصلاحات المختلفة ببعضها البعض أو بالنظام السياسي الأكبر الذي تكون جزءًا لا يتجزأ منه.

**2. العنف**

يعدُّ العنف المرآة العاكسة للبيئة المحيطة بكل اشكالها وترتبط درجة ديمومتها من عدمها بطريقة تعامل الانظمة الجديدة في مرحلة ما بعد الصراع مع تلك المحفزات ، فكلما كان العنف اكثر تعبيرا عن العوامل السياسية، كغياب العدالة والحرمان النسبي في المجتمع، او ضعف الدولة في تطبيق القانون، كلما اكتسب العنف تجذرا بالمجتمع، وزادت درجة حدته، اذا لم تنتهج السلطات الحاكمة في مرحلة ما بعد الصراع، سياسة ما توحي للمجتمع بانها جادة في تقليل حوافز العنف[1].

أي ان طابع العنف لا ينشأ من فراغ، وانما هنالك مناخ يساعد على توليد العنف في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد بتقديم اسباب بقائه وانتشاره، فعدم تطبيق المساواة والحقوق العامة واهدار كرامة الانسان وغياب العدالة الانتقالية، فكلما زادت مشكلات المجتمع وسلبياته زادت امكانية تجدد الصراع فيه[2].

تأسيسا على ما تقّدم يمكن القول بان أعمال العنف السياسي لا يمكن أن تنفصل عن طبيعة الظروف في المجتمعات التي تحدث فيها، ولذلك لا يمكن أن تؤخذ مستقلة بذاتها، وتقارن بين التنظّيمات والمجتمعات المختلفة، وأن مقارنة هذه الاعمال بناء على تصنيفاتها او بناء على نوع التنظيم (حكومة، قوة سياسية، أو حتى

---

[1] عبدالسلام ابراهيم بغدادي، **العنف العربي العراقي المعاصر دراسة اجتماعية سياسية اولية في اسبابه واشكاله ووظائفه** (عمان، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان، 2017)،ص43.

[2] احسان محمد العارضي، **الارهاب التكفيري في العراق الاسباب الابعاد النتائج**(بغداد، مركز الشهيدين الصدرين للدراسات والبحوث العامة، الراية للطباعة والنشر، بدون تاريخ)،ص14.

فرد عادي) ينطوي على تجاهل الاهمية السياسية الاعمق لهذه الاعمال، أو تجاهل كون بعض التنظّيمات دون مستوى الحكومة هي التي لجأت إليها، وتظهر أعمال العنف في المجتمعات تحت مسببات ثلاث رئيسة : تقاطع المقاصد، أو عدم اندماج المجتمع، أو سوء أداء الوظائف التَّي تقوم بها الحكومة، وأعمال العنف السّياسي مهما كانت صورها فإنها قد تنتهَي أما إلى حدوث توتر محدود أو قد تحدث لا استقرار سياسي أو قد تنتهي إلى تدمير المجتمع والتنظيم (الدولة) ذاته، بمعنى إنهاء مستقبل الدولة[1].

**3. الفساد:** يعد الفساد بكافة انواعه سواء كان سياسياً او اقتصادياً او ادارياً مؤشراً من المؤشرات الدالة على الخلل في المجتمعات الخارجة من الصراعات منذ نشأتها، اذ تتزايد احتمالات انتشار الفساد في البلدان الخارجة من الصراعات التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي، والتغيير المتعاقب لأنظمة الحكم، لاسيما التغييرات القسرية التي تحدث نتيجة لاستخدام العنف فتنعدم نظم المساءلة والمحاسبة والمراقبة على المال العام لعدم رسوخ مؤسسات الدولة وانعدام الشفافية في العمليات الحكومية، ومما لا غرابة فيه هو تفشي ظاهرة الفساد في الدول التي تمر بمراحل التحول الديمقراطي ولا شك أن ارتفاع مستوى الفساد في أي مجتمع هو انعكاس لغياب الحكم الصالح فيه، بما ينطوي عليه من عدد من المقومات التي لو توافرت في أي نظام سياسي تجعل من الفساد ممارسة محدودة، ومن هذه المقومات[2]: العقلانية في اتخاذ القرارات وعلى مستوياته الأعلى بشكل خاص، وتوافر الشفافية والمساءلة والمحاسبة.

كما يعد الفساد ظاهرة منتشرة في كل المجتمعات وبشكل خاص في المجتمعات التي مرت بصراعات عنيفة، وتكافح من أجل إعادة بناء المؤسسات واستعادة الثقة الاجتماعية والتعافي الاقتصادي ، ويكون تأثيره من خلال إعاقة جهود إعادة الإعمار وتأجيج المظالم، ولاسيما المخاطرة بتقويض جهود المصالحة، وبالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في مجتمعات ما بعد الصراع ، فأن الفساد الواسع النطاق للقادة يؤثر على حياتهم اليومية ويجعلهم يميلون الى المساهمة في الشعور بالعجز الذي يؤثر على طريقة فهمهم والمشاركة في النزاعات الاجتماعية والمصالحة[3].

---

[1] معتز اسماعيل خلف الصبّيحي و خلف صالح علي الجبوري، "التحديات السياسية الداخلية للامن الوطني العراقي بعد عام2003"،**مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد(** العدد83، 2020)،ص258.

[2] أيمن أحمد محمد، **الفساد والمسائلة في العراق، ورقة سياسات** (بغداد، مؤسسة فريد ريش ايبرت، 2013)،ص2.

[3] Jonas Lindberg and Camilla Orjuela, Corruption in the aftermath of war: an introduction, Third World Quarterly,( Vol. 35, No. 5, 2014).p.724.

**4. ضعف المؤسسات وهشاشة الدولة**

إنَّ من أهم مؤشرات مجتمعات ما بعد الصراع هو هشاشة الدولة وضعفها وعدم قدرتها على القيام ببعض وظائفها الاساسية وعلى المستويين المحلي والدولي، عليه تكون عرضة للفشل في ادارة مؤسساتها ووظائفها مما يقوض شرعيتها، وهي مهددة نتيجة لذلك بانهيار كيانها كدولة، إضافة إلى تفشي الفقر والانفلات الأمني والفساد السياسي وعدم الاستقرار والميل الى العودة للصراع، لذا فإنَّ الدولة الخارجة من الصراعات تتصف بالهشاشة والفشل في بسط السيطرة على توفير الخدمات للمواطنين والحفاظ على الشرعية[1].

إضافة إلى ذلك، فمن الطبيعي أن يقود احتدام الصراعات الى الهشاشة في كل جوانب الاداء لمؤسسات وسلطات الدولة، اذ تكون الدولة ضمن تصنيف (الدولة الهشة) وتتمثل في عدم قدرة الدولة على تقديم وظائفها في الحد من الفقر والسيطرة على اقليم الدولة، وتوفير الامن والقدرة على إدارة الموارد العامة، وتقديم خدماتها الأساسية، والقدرة على حماية ودعم الفقراء، وتعرف وزارة التنمية الدولية البريطانية الدولة الهشة بانها: تلك التي لا تستطيع فيها الحكومة ان تقدم وظائف أساسية لغالبية شعبها بما في ذلك الفقراء[2].

**5. التوزيع غير العادل للثروة**

إنَّ المجتمعات التي تمر بمرحلة الصراع تعاني من ازمات اقتصادية، وذلك بسبب التكلفة المادية للصراعات وما يصاحبها من تحطيم للبنى التحتية والخدمية، كتدمير الطرق والمستشفيات والمدارس وكذلك الممتلكات الشخصية لأفراد المجتمع، وبذلك يكون هناك ارتفاع للفقر جراء هذه الاعمال وتخلق حالة من التشرد والانقسامات داخل الدولة، ويؤدي ذلك الى دخول هؤلاء الفقراء بصراع مستمر مع الاجهزة الامنية ومما يدفع بهم الى التنصل عن قيمهم الاخلاقية والدينية وارتكابهم لأعمال عنف وارهاب واثارة النزاعات، الامر الذي يشكل خطرا على المجتمع والدولة معا[3].

**6. الأغتراب السياسي**

---

[1] عدنان كاظم جبار الشيباني ومروة سامي جودة،" تقييم مؤشرات الدولة الهشة"، **مجلة اوروك للعلوم الانسانية، جامعة المثنى** ( المجلد11، العدد2، 2018)،ص222.

[2] - Provision of Infrastructure in Post Conflict Situations, Report was produced by Mott MacDonald to Department for International Development,( UK، 2005 )P. 1 .

[3] حسن سلامة، السيطرة البديلة: الارتباط بين العدالة الاجتماعية والعنف الانتقالي، **مجلة السياسة الدولية، مصر**(المجلد48، العدد193، 2013)،ص18.

وهو شعور الفرد داخل المجتمعات الخارجة من الصراع بانه ليس جزءاً من العملية السياسية، وان صانعي القرارات لا يعبرونه وان وجوده كعدمه، وقد يصبح الفرد تحت تأثير السلطة الدكتاتورية ويتولد لديه شعور بعدم الارتياح للنظام السياسي وللسلطة القائمة فيه، والعجز عن المشاركة في الانتخابات وصنع القرار واحساس المواطن بالغربة عن حكومته، لذا يتولد لديه الشعور بالتمرد والقيام بأعمال العنف[1].

من خلال ذلك يتضح بأنَّ مجتمعات ما بعد الصراع هي مجتمعات تمر في مرحلة مواجهة تبعات الصراع واثارها على المجتمع والدولة وذلك ما تترتب عليه من عواقب وخيمة، إذ لاتزال الدولة بعد الصراع في مرحلة هشة، ويمكن القول بان الصراع لم ينتهِ ولكن يكون بشكل منخفض او متقطع او اقل حدة، لذا فان هذه المجتمعات التي تكون خارجة من الصراع تحمل خصائص عديدة لابد من وضع سياسات للقضاء او للتقليل من اخطارها، والتي من الممكن ان تعيد الصراع في اي لحظة، لذا تقوم الدول الخارجة من الصراع بانتهاج سياسات عامة للقضاء على اثار الصراع وتوفير الرفاهية والامن لأفراد المجتمع وتلبية حاجاتهم ورغباتهم وتسعى لتحقيق اعلى درجات العدالة والمساواة فيما بينهم

**ثالثاً: أثر مجتمع ما بعد الصراع في بيئة السياسة العامة**

**1. الأثر في البيئة الاقتصادية**

يصعب تحقيق تنمية اقتصادية في دولة تشهد صراعاً وحروباً، اذ ان تلك الصراعات تؤدى الى تدهور البنية الاساسية اللازمة للتنمية، ولذلك تفقد الدولة قدرتها على جذب الاستثمارات الاجنبية ولا تستطيع الاستثمارات الداخلية ان تؤمن احتياجاتها و متطلباتها الاساسية وتصبح عرضة للتدمير، مما يؤدي الى عدم وجود بيئة آمنة والناتجة عن فقدان الاستقرار اللازم لاستمرارها كما ان النسبة الاكبر من موازنة تلك الدول تذهب للإنفاق على الجانب العسكري لتسليح النظام الحاكم لحمايته في مواجهة تلك الاضطرابات والنزاعات بدلا من تخصيصها لتعمير ما دمرته الحروب لبناء المدن المدمرة والمؤسسات الصحية والتعليمية المنهارة، كما حدث في أغلب الدول التي شهدت صراعات، وإنَّ ما يترتب على الانفاق في المجال العسكري بعد النزاعات

[1] سناء حامد زهران، **ارشادات في الصحة النفسية لتصحيح مشاعر ومعتقدات الاغتراب** (القاهرة، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص111.

والحروب دون النظر الى إعادة الاعمار والتنمية الحقيقية بالتالي تصبح الدولة مكبلة بالديون، وتفقد القدرة على تلبية احتياجاتها الضرورية وما يترتب عليه من الاستدانة من الخارج [1].

فضلا عن ذلك ان من الاثار التي يخلفها الصراع في البيئة الاقتصادية هو الاختلاف في توزيع الثروات بين الافراد، مما يؤدي الى عدم سد احتياجاتهم وحاجات اسرهم، مما يخلق مجتمعاً غير راضٍ وتتحول هذه الحالة من عدم الرضا الى السخط على الحكومة، بالتالي كلما كان هناك عدالة في توزيع الثروات بين افراد المجتمع بشكل عادل كلما ادى ذلك الى خلق فرص متساوية للجميع وبالتالي الاستقرار والعكس صحيح [2].

**2. الأثر في البيئة الاجتماعية**

إنَّ المجتمعات التي شهدت صراعات وحروباً اهلية تشبه في اثارها الانفجار البركاني الذي تؤدي حممه الى تدمير الارض وجغرافيتها، والتي تؤدي الى انتهاكات الحق في الحياة بشكل كبير لأنها توقع عددا كبيرا من القتلى في صفوف المدنيين الابرياء وانهيار الخلية الاولى للمجتمع نتيجة عوامل كثيرة، من ابرزها فقدان العائل الرئيس وفقدانها المأوى والمسكن ووجود الملايين من المشردين واللاجئين الذين يعانون من التمزق الاجتماعي [3]، وإنَّ من الاثار التي تنتج عن الصراع الذي يؤثر بالضرورة على بنية الاسرة والمتمثلة بتمزيق النسيج الاجتماعي والثقافي وازمة السكن وانتشار العصابات التي تعد من اهم الصور لانعكاس الصراع على البيئة الاجتماعية وكيان الاسرة [4].

**3. الأثر في البيئة التعليمية والصحية**

تعد البيئة التعليمية من اكثر البيئات تأثرا بالصراع، وذلك كونها تتضمن المدارس والمكتبات والنظام التعليمي والعلاقة الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية ما بين التعليم والاسرة والطلاب وفي الدول التي ينشأ فيها

---

[1] محمد نور البصراتي، "النزاعات الداخلية ومسارات اعادة الاعمار في الدولة العربية"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مصر** (العدد الرابع، 2019)،ص 10.

[2] عبير سهام مهدي و عمار حميد ياسين" توظيف الخيارات الاستراتيجية في اطار الحرب على الارهاب(العراق انموذجا)"، **مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية** (العدد6، 2018)،ص 22.

[3] يزن خلوق محمد ساجد، "الاثار الاجتماعية للحروب والنزاعات الاهلية على المجتمعات"، **مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، جامعة الموصل** (المجلد15، العدد4، 2019)، ص 634.

[4] حورية محمود حسن الرميح و صلاح ابو القاسم سالم نصر،" اثار النزاعات المسلحة على المجتمع الليبي ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها" ، **مجلة كلية الاداب، طرابلس** ( العدد30، 2020)،ص268 .

الصراع او تكون خارجة منه فان مستوى التعليم يكون منخفضاً، فضلا عن النقص في البنايات المدرسية وتوفير الكتب والكوادر التعليمية، واهمال الاسرة لدورها في توجيه اولادها لعدم ترك مقاعد الدراسة، وتهديم البنى التحتية للقطاع التعليمي وهذا ادى الى ضياع سنوات من التعليم [1].

إنَّ المؤسسة التعليمية في الدول التي يوجد فيها صراعات أو خارجة من الصراعات غير قادرة على الإيفاء بكافة التزاماتها تجاه أفرادها، وأيضاً تفاوت الأمن المناطقي لوقوعه تحت تأثير النزاعات المسلحة التي خلفت آثاراً سلبية على مختلف جوانب الحياة ، لتطول آثاره على التعليم بشكل أكبر، مما خفض من مؤشرات جودة التعليم في العديد من الدول، فالتلاميذ والطلاب لا يتوفر لهم كفاية الوقت المخصص لعملية التعليم أو توفر الكادر المؤهل والمدرب من المعلمين والمديرين والمشرفين، وبما يتفق مع احتياجات المجتمع وما يطرأ عليه من تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، ومن جانب آخر، فالمؤسسة التعليمية قد أدمجت عملها بخطط استراتيجية مدعومة من اليونسكو لتطوير أدائها وتحقيق الجودة المنشودة، وهو ما يحمل في طياته تكاليف باهضة تتحملها الدولة كجزء من واجباتها تجاه المؤسسة التعليمية، إلا إنها في النتيجة لم تستطع تحقيق جميع مؤشرات الجودة لتعدد آثار الصراع[2].

أما فيما يخص البيئة الصحية فكلما تعرضت الدول للحروب والصراعات اثر ذلك بشكل سلبي على واقع القطاع الصحي فيها، اذ يتعرض القطاع الصحي للتدمير والخراب نتيجة العمليات العسكرية وهدم للمؤسسات الصحية والقطاعات والمستشفيات، وترك الكثير من الأطباء عملهم إضافة إلى الاعتداء عليهم وعلى الكوادر الطبية، وتتزايد الإصابات ونزوح كثير من الأسر الى الأماكن البعيدة عن ساحات الصراع، مما خلف أوضاعاً صحية صعبة أثرت على أوضاع الاسر وحرمت الكثير من النساء ولاسيما الحوامل من اللقاحات ونتجت عن ذلك تشوهات خَلقيّة وما زاد من المعاناة هو التهجير الذي تعرضت له هذه المجتمعات وفقدانها الخدمات

---

[1] محمد علي فدعم، النزاعات المسلحة وتاثيرها على الاسرة العراقية، **مجلة دراسات، العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الانبار**(المجلد47، العدد2، 2020)،ص226.

[2] نغم سعدون رحيمة،" تأثير النزاعات المسلحة على جودة التعليم في العراق"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية**( المجلد14، العدد57، 2017)،ص228.

الصحية وخاصة في الأماكن البديلة وهذا ما يوضح اثر الصراع على القطاع الصحي وعدم قدرته على تقديم كل ما يحتاجه الأفراد[1].

**4. الأثر الصراع في البيئة الامنية**

لاشك ان استقرار البيئة الأمنية يعُد من أهم الاهداف التي تسعى إليها السياسة العامة للدولة، وذلك كونها توفر الامن الداخلي والاستقرار داخل الدولة، وقد يكون للصراع انعكاس واضح على الشارع والامن الداخلي للدولة، إذ ان العنف الاجرامي يعُد أحد مؤشرات تعثر الدولة، وذلك عندما تضعف سلطة الدولة في السيطرة على الوضع الداخلي تقوم بتبني سياسة القمع لمواطنيها، وهذا يؤدي الى سيطرة الميليشيات والعصابات على زمام الامور داخل الدولة وبروز ظاهرة السلاح المنفلت، إذ يلجأ المواطنون إلى زعماء الميليشيات والوجهاء الاقوياء لحماية انفسهم وكما موجود في دولة الكونغو، إذ تحولت الميليشيات العسكرية الى عصابات مسلحة للنهب وكذلك الحال في ليبيريا [2].

إنَّ ظاهرة انتشار السلاح في المجتمعات الخارجة من الصراعات ليست بجديدة، إذ ترجع إلى عدة عقود سابقة، لكن تداعيات هذه الاشكالية ظهرت وتفاقمت بعد دخول التنظيمات الارهابية الى اغلب الدول الاسيوية والافريقية ولاسيما العربية منها، والتي ادت الى ضعف سيطرة الحكومة المركزية وتقهقر سيادة القانون، الأمر الذي أدى إلى صعود سطوة القبائل وظهور الميلشيات المسلحة حتى وصول الأمر إلى استخدام العنف المسلح في ما بينها والذي شكل تهديدا واضحا لسلطة القانون وتهديدا لسيطرة الحكومات على بعض نزاعات العشائر، لذا يشكل السلاح المنتشر وغير المنضبط أحد أهم التحديات التي تسببت في تهديد منظومة الامن والاستقرار الاستراتيجي داخل تلك الدول فضلا عن مشكلة انتشار المخدرات التي تعُد أيضا من التحديات التي تهدد الأمن والاستقرار للبيئة الأمنية داخل المجتمع [3].

---

[1] محمد علي فدعم، مصدر سبق ذكره،ص525.

[2] خلود محمد خميس، "النزاعات الاثنية في افريقيا وطرق ادارتها"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى(** المجلد3، العدد2، 2014)،ص 52.

[3] علي حسين حميد و علي زياد عبد الله،" تحليل البيئة الاستراتيجية العراقية من منظور امني"، **مجلة حمورابي(** العدد33-34، 2020)،ص220.

**رابعا: الأثر في البيئة الخارجية**

يرتبط غالباً واقع ومستقبل الدولة التي شهدت صراعاً بمصير رؤى سياسية منطلقة من مصالح الدول الخارجية المشتركة في الصراع ومثال ذلك توجهات القوى الخارجية التي تدير دفة الصراع في سوريا، وكيف اثرت هذه القوى في بيئة وشكل النظام السياسي لمرحلة ما بعد الصراع وعززت من التخندق داخل المجتمعات خلف جهات سياسية وحزبية تابعة لها[1].

**1. الهجرة الخارجية**

تمتد الاثار والعواقب الانسانية للصراع إلى ما وراء الحدود والتي تنتقل من بلد إلى آخر مسببة في ذلك ضغوطا اجتماعية واقتصادية وسياسية هائلة على الدول المجاورة لمنطقة الصراع، مما يجعل الناس تتدفق عبر حدود الدولة التي ينشأ فيها ذلك الصراع وبذلك فان الدول المجاورة غالبا ما تتضرر بشدة من عواقب الصراع والمتمثلة بالأعداد الضخمة من المهاجرين واللاجئين وصارت هذه الحالة مألوفة في العديد من بلدان افريقيا والشرق الاوسط واسيا، والتي تشهد صراعات متتالية ، تؤدي هذه الاعداد الضخمة من المهاجرين الى زيادة التكاليف ويتطلب استثمارا اضافيا في البيئة التحتية للدول المضيفة ، وأيضا يشكل وصول اعداد كبيرة من المهاجرين في الدول المضيفة خطراً على التماسك الاجتماعي والفرص الاقتصادية بالتالي قد يستغل هذا الوضع استغلالا سياسيا لخلق صراعات ونزاعات اجتماعية جديدة داخل الدولة المضيفة [2].

وقد يشكل نزوح المهاجرين واللاجئين من البلد الذي تحدث فيه صراعات عاملاً من أهم العوامل المساهمة في امتداد الصراع وانتقاله الى الدولة المستقبلة، وقد أشار بعض الخبراء الى أنَّ حركة اللاجئين ليست أثراً من آثار الحرب الاهلية القائمة فحسب، بل هي في بعض الحالات تكون سببا في قيامها، والامثلة على ذلك ما حدث في كل من رواندا وليبيريا وسيراليون وغينيا وساحل العاج والبلقان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ، وقد يكون الاثر لحركة اللاجئين هذه أيضا من الناحية الاقتصادية، وكذلك نجد أنَّ قوات المعارضة ترى أنَّ

---

[1] محمد شطب عيدان، خصائص النظام السوري في مرحلة ما بعد الصراع: استشراف مستقبلي، **مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا**( المجلد1، العدد4، 2017)، ص44.

[2] هوغو سليم و اريانا لوبس موري، **النزاعات الممتدة والعمل الانساني من واقع التجارب الحديثة للجنة الدولية للصليب الاحمر**( جنيف، اللجنة الدولية للصليب الاحمر، 2016).، ص17.

مجتمعات اللاجئين الأرض الخصبة للتجنيد في حالات التمرد ولإنشاء طرق آمنة للإمدادات بالأسلحة وهذا ما موجود حاليا في سوريا بعد الصراع [1].

وتعد قضية المهاجرين واللاجئين من أبرز الاثار والخصائص التي تنتجها الصراعات في البيئة الخارجية للدول المجاورة، لاسيما وان الفرد في الدولة المستضيفة يعاني من فقدانه لحقوقه الشخصية والسياسية والاقتصادية والحريات الاساسية، وذلك للتنافس مع الافراد اللاجئين وقد تسبب ظاهرة اللاجئين كذلك مشكلات سواء لدولة الاصل او دولة اللجوء، بالنسبة للأولى تفقد هذه الدول مواردها البشرية بسبب هجرة العقول وهروب المتعلمين والمثقفين الى الخارج بعد غياب الامن والاستقرار ، اما بالنسبة لدولة اللجوء او المضيفة فهي ايضا تواجه سلسلة من المشكلات، والتي تتمثل فيما يحدثه اللاجئون من اعباء اقتصادية واجتماعية، وكما تعمل حركة اللاجئين على زعزعة استقرار النظم السياسية وخلق النزاعات والتوترات عبر الحدود وسهولة انتشار السلاح وكذلك نقل الامراض وهذا ما حصل في حركة اللاجئين في كل من رواندا وبورندي وغيرها من الدول[2].

**2. إنتقال الإرهاب**

تعُّد بيئة الصراع الخارجية والعابرة للحدود إحدى أهم التحديات التي تواجه السياسات العامة للدول وإعادة أعمال العنف إليها والمتمثلة بالمهاجرين واللاجئين المقاتلين المتسللين عبر الحدود المجاورة لها او الذين يجلبون معهم العنف او السياسات المتطرفة، وبذلك تكون هذه الدول المجاورة متأثرة جداً من الدول المتصارعة بانتقال التطرف إليها، وذلك ما حدث في افريقيا الوسطى وتأثير الدول التي يحدث فيها نزاعات وكذلك الدول الاسيوية [3].

---

[1] وليام يونغ واخرون، **امتداد الصراع في سوريا تقييم للعوامل التي تساعد وتمنع انتشار العنف** ( مؤسسة RAND، كاليفورنيا، 2014)،ص9.

[2] بوعيشية عائشة، "اثر النزاعات الاثنية على التنمية في افريقيا دراسة حالة الكونغو الديمقراطية"، **اطروحة دكتوراه منشورة**(جامعة باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018)،ص126.

[3] عمر عبدالله جمعه، "التحديات الحرجة والسائدة للامن الانساني وبناء السلام فيما بعد2011 في السودان"، مجلة التنوير (العدد13، 2012)،ص 19.

**3. الحدود وطرق التجارة والنقل**

إنَّ الحروب والصراعات التي تنشأ داخل الدول ليست مأساة انسانية للبلدان التي تعاني منها فحسب، ولكن لهيبها يمتد الى دول الجوار، وهذا واقع الحال اليوم بالنسبة للدول المجاورة للصراع، لذا فان آثاره تكون على البيئة الخارجية للدولة وذلك ما موجود اليوم في سوريا مثلا والصراع المحتدم فيها والذي قد تسبب في دمار واسع خلف مئات الآلآف من القتلى والجرحى وتشريد الناس واللاجئين، وأثرهم على الدول المجاورة لاسيما لبنان والأردن في مجال الاستيراد والتصدير والأمور التجارية وقطع الطرق والمواصلات بسبب الصراعات بالتالي كان لهذا الصراع مردود سلبي على الدول المجاورة [1].

وقد يؤدي الصراع بين الدول المتجاورة إلى امتداده وتأثيره على الدول الاخرى بسبب وجود ملاذات عابرة للحدود من قبل المتمردين، وقد يتُّم تدويل بعض النزاعات الأهلية بشكل أفقي أو عرضي كنتاج لعمليات الصراع الإقليمي في بعض الأحيان، وتوصف المناطق التي شهدت آثار الصراع المزمن بأنها "مناطق جوار خطرة"،هنا تعمل تدفقات اللاجئين والأسلحة والمحاربين عبر الحدود على إدامة العنف المدني في حلقة ردود فعل لا نهاية لها، مما يجعل المناطق المجاورة بأكملها أكثر خطورة كما يمكنها أن تهدد عملية تسوية الصراعات [2].

---

[1] ماسيميليانو كالي و وسام حراكي، تأثير الحرب الأهلية السورية على دول الجوار: قناة التجارة، 2015/4/27، تاريخ الاطلاع في 2021/12/14، متاح على الرابط https://blogs.worldbank.org

[2] عبد القدوس بوعزة و عبد الكريم باسماعيل، "طرق ادارة النزاعات الأهلية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، (المجلد13، العدد1، 2021)،ص 525.

## المطلب الثاني

## تحديات عملية صنع السياسة العامة في مجتمع ما بعد الصراع

تواجه عملية صنع السياسات العامة في المجتمعات الخارجة من الصراعات مجموعة من التحديات التي تقف عائقا أمامها لتحقيق أهدافها المتمثلة ببناء سلام دائم واستقرار سياسي واجتماعي واقتصادي وهذه التحديات قد تكون تحديات داخلية وتحديات خارجية وكما يأتي.

**اولاً: التحديات الداخلية**

**1. التحديات السياسية**

يأتي غياب الحكم الديمقراطي والمتمثل باستئثار الحكام بالسلطة وحرمان المواطن من حقوقه في المشاركة السياسية واتخاذ القرارات في مقدمة التحديات السياسية، وبذلك تكون هناك مسافة فاصلة ما بين المواطن والحكومة وهو ما يؤدي إلى دفع المواطن إلى الانضمام إلى الجهات المعارضة للنظام وهو ما يخلق حالة من عدم الاستقرار والتحدي للسياسة العامة للدولة [1]، وهذا يشمل النظم السلطوية لافتقادها للشرعية السياسية، وذلك لان ازمة الشرعية السياسية تؤدي الى تكرار أعمال العنف في مرحلة ما بعد الصراع، ويلاحظ ان البلدان التي تعاني من الصراعات هي التي تعاني من سوء إدارة الحكم وافتقادها يكون عامل تحدٍ كونه يؤدي الى الصراعات والانشقاقات المجتمعية داخل الدولة [2].

ويتمثل افتقاد الشرعية السياسية كأبرز تحدٍ يواجه عملية صنع السياسة العامة للدولة، وذلك بسبب التنافس على السلطة وسيطرة جماعة، أو طائفة معينة وحرمان باقي الجماعات والطوائف الاخرى اضافة الى التضارب في المصالح وهذا ما موجود اليوم في أغلب دول القارة الافريقية والاسيوية [3].

---

[1] سعدي محمد الخطيب، **حقوق الانسان بين التشريع والتصنيف**، الطبعة الاولى (بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009)،ص50.

[2] بار ابراف .والتر، **لماذا يفضي الحكم السيء الى تجدد الحرب الاهلية**، ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد، 2017، ص8.

[3] حمد عمر حاوي، **مقومات بناء الدولة الافريقية، في التداخل والتواصل في افريقيا**، (الخرطوم، مستخلص المؤتمر العلمي لملتقى الجامعات الافريقية، 2006 )، ص38.

ويعُّد الفساد السياسي من ابرز التحديات التي تواجهها الدول الخارجة من الصراع في صنع السياسة العامة ويعرف بانه استغلال المنصب العام لغرض تحقيق مكاسب شخصية، مثل الرشوة والعمولة والابتزاز، وهو ظاهرة عالمية ومشكلة تتواجد في جميع الدول لكن الضرر الذي قد يحدثه في دولة ما يختلف في مستواه عن دولة اخرى وغالبا ما ينتشر الفساد في المرحلة التي تعقب الصراع، إذ تنعدم سيادة القانون وعدم مراعاة المصلحة العامة، وتغليب المصلحة الشخصية على غيرها، والذي يؤدي إلى اثار سلبية كبيرة على مستوى المؤسسة والمجتمع في سعيها للوصول الى الاصلاح والاستقرار [1].

2. **التحديات الاقتصادية**

تواجه السياسات العامة في مجتمعات ما بعد الصراع عددا من التحديات الاقتصادية التي تعوق تحقيق اهدافها التي تتمثل بالاستقرار الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة التي لا يمكن تحقيقها الا بصنع سياسة اقتصادية ناجحة [2].

ويأتي الفساد الاداري والمالي في مقدمة هذه التحديات، إذ لا يمكن أن يكون هناك نجاح للسياسات العامة في الدول الخارجة من الصراعات في ظل وجود الفساد الاداري والمالي المستشري في كافة مفاصل الدولة، ويعد معوقا يحد من فاعلية عملية صنع السياسات العامة للدولة[3]، ويعد الفساد الاداري والمالي من ابرز التحديات الاقتصادية التي تؤدي اسناد ادارة المؤسسات الرسمية في الدولة لأشخاص غير مؤهلين واحداث الهدر الشامل للموارد [4].

ويعُّد النظام الاقتصادي الأُحادي أو الاقتصاد الريعي من التحديات التي تواجه عملية صنع السياسات العامة، وذلك يكون باعتماد الدولة اقتصاديا على مصدر واحد دون المصادر الاخرى، لاسيما المواد الاولية،

---

[1] انس ناظم عبدالستار، اليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد الاداري والمالي، **رسالة ماجستير غير منشورة** ( جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، 2017)، ص21.

[2] باسم عبدالهادي حسن، **السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص** (عمان، مؤسسة فريدريش ايربت للنشر والتوزيع، 2020)،ص2.

[3] احمد شكر حمود الصبيحي، "السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق في العقد الاول بعد عام2003"، **مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين**( العدد47، 2017)،ص180.

[4] حسين علي عبد الكرعاوي، **الدولة والقطاع الخاص في العراق جدليات التنافس والتزاحم دراسة اقتصادية للمدة1958-2014**( بغداد، مركز العراق للدراسات، الطبعة الاولى، 2018)،ص227.

إذ لا يستقر الحال في الاقتصاد الريعي بسبب تذبذب المصادر والسياسات الاقتصادية المتبعة وعدم وجود تنويع في مصادر الدخل القومي للدولة، لاسيما وان أغلب دول العالم اليوم تتجه إلى التنوع الاقتصادي في مصادر الدخل القومي كون النفط اصبح عرضة للتقلبات السياسية وخوفا من الانخفاضات التي تحدث لأسعار المواد الاولية كالنفط [1].

**3. التحديات الاجتماعية**

إنَّ من التحديات التي تعرقل عملية صنع السياسة العامة في المجتمعات الخارجة من دوامة الصراعات هي التحديات الاجتماعية، والتي تؤدي دورا رئيسا في تكوين بيئة محفزة للصراعات وذلك بسبب الفوارق والاختلافات الاجتماعية والاقتصادية والمتمثلة بالانتماءات الى الهويات الفرعية في المجتمع، فعدم تطبيق مبدأ المساواة والعدالة وحقوق المواطن العامة وكرامته يولد ذلك ضعفاً في الانتماء للوطن والمجتمع ،بالتالي يخلق ذلك فراغاً سياسياً يؤدي إلى الانتماء إلى الهوية والتخندق حولها وهذا يولد التصادم والتعارض داخل الدولة إذ تحاول كل فئة أن تبرز هويتها وهذا ينعكس بدوره على النسيج الاجتماعي [2].

كما عرفت المجتمعات الخارجة من الصراعات ظاهرة الهجرة والنزوح، التي تعُّد تحدياً كبيراً للسياسة العامة للدولة، اذ ان موجات الهجرة والنزوح اثرت وبشكل سلبي على عملية صنع السياسة العامة وتفاقم مؤشرات الدخل والمستوى المعيشي كما عانى الكثير منهم عدم توفر السكن المناسب والخدمات وتوفير ابسط متطلبات الحماية والأمن [3].

كما تواجه السياسة العامة في مجتمعات ما بعد الصراع مشكلة الأمية، إذ تؤدي إلى بروز مشكلات تربوية واقتصادية وثقافية وسياسية صعبة، الامر الذي يحمل صانع السياسة العامة والقرار السياسي مسؤولية كبيرة

---

[1] وليد سالم محمد، **مأسسة السلطة وبناء الدولة-الامة(دراسة حالة العراق)**( عمان، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،2014)،ص320.

[2] عمار تركي عطية، "التنوع الاجتماعي واثره في شكل الدولة الاتحادي العراق انموذجا"، **مجلة القانون للبحوث القانونية، جامعة ذي قار، كلية القانون**(العدد12، 2016)،ص 31،ص32.

[3] حازم صباح احميد،" ازمة النازحين في العراق التحديات والافاق المستقبلية"، **المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية** (العدد35-36، 2017)،ص273،ص274.

للنظر في تحدي الأمية للدولة كتحدي موروث ولا تعني الامية فقط تعليم القراءة والكتابة، وإنمَّا العمل على إعادة بناء الأنسان والمجتمع وفق خطط استراتيجية للنهوض بمؤشرات التنمية البشرية المستدامة [1].

**4. التحديات الأمنية**

تعُد ظاهرة عدم الاستقرار الامني والارهاب من التحديات الأكثر أهمية التي تواجه السياسات العامة للدولة في كافة المجالات واضحى واقعا مقلقا لها وهاجساً امنياً مضطرب، لاسيما وان عالم اليوم يواجه مخاطراً ارهابية كثيرة، اخذت انعكاساتها السلبية على الواقع والاداء الامني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي [2].

ويمكن تلّمس ذلك بضعف قدرة السلطة، أو الأجهزة الإدارية لاسيما في الدول الخارجة من الصراعات ببسط نفوذها وتمثيلها وانفاذ قوانينها على اراضي الدولة، ولاسيما المناطق التي شهدت صراعات ونزاعات، مما يفقدها القدرة على ضبط الامن والولاء للوطن واللجوء إلى الجماعات الفرعية داخل الدولة والولاء لها والتي تنافس الدولة في القيام بدورها في فرض الامن والاستقرار [3].

إضافة إلى أن انتشار ظاهرة السلاح المنفلت والميليشيات والجماعات المسلحة في الدول الخارجة من الصراعات يشكل تحديا خطيرا على صانع السياسة العامة فانه ينعكس بشكل سلبي على حقوق المواطنين داخل الدولة لاسيما حق الحياة والامن الذي يأخذ اشكالاً مختلفة لمظاهر الصراعات سواء كان بين أفراد النخبة السياسية، أو بصفة الإرهاب المنظم أو بصفة إنقلابات عسكرية أو حروب اهلية وذلك يولد ظاهرة العنف الذي تمارسه تلك التنظيمات سعيا لتحقيق اهدافها [4].

وعلاوة على ذلك فإنَّ انتشار الميليشيات والجماعات المسلحة في الدول الخارجة من الصراع يشكل تحديا امنيا خطيرا جدا انعكس بشكل سلبي وخطير على حقوق المواطنين وضمان استقرارهم، وبالذات على حقي الأمن والحياة، فإذا فقد الإنسان حقه في الأمن، فما الفائدة من حقوقه الأخرى، وكيف سيتمكن من التمتع بباقي حقوقه

---

[1] مثال عبدالله العزاوي، اشكالية العلاقة بين الامية والتنمية في المجتمع العراقي(دراسة اجتماعية تحليلية)، **مجلة اداب الفراهيدي، العراق، تكريت**( العدد17، 2013)،ص246.

[2] فوزية خدا كرم عزيز، "اثر عدم الاستقرار على التنمية الاقتصادية في العراق"، **مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بغداد** ( العدد207، 2013).،ص86-87.

[3] اسراء علاء الدين نوري، النظام السياسي في العراق الازمات السياسات والمعالجات، مصدر سبق ذكره، ص93.

[4] خضر عباس عطوان و احمد ناهي عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص199.

واذا فقد الإنسان حقه في الحياة، فقد حق ممارسة جميع حقوقه وحرياته لأنه من دون وجود حياة للإنسان تنتفي حاجة ذلك الإنسان لجميع حقوقه وحرياته، وعليه يمكننا القول بأنه لا يوجد السلام إلا مع توفر الأمن[1].

**ثانياً: التحديات الخارجية**

إنَّ فهم التحدي الخارجي على عملية صنع السياسة العامة للدول الخارجة من الصراعات يكون مرتبطاً ببعدين رئيسيين، اولهما: النفوذ الذي يتمتع به الفاعلون في البيئة الخارجية للدولة الضعيفة التي لا تتمتع بقدرات اقتصادية وعسكرية كما ان ثورة المعلومات والتكنولوجيا قد اسهمت في زيادة تأثير النفوذ، والبعد الثاني: يتعلق بكثافة الروابط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مع الخارج وكثرة الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في البيئة الخارجية، فوجود نفوذ وغياب الروابط نادرا ما يكون كافيا ليحدث تأثيرا على عملية صانع السياسة العامة فالروابط تزيد من التكلفة التي يتحملها الفاعلون في الدولة عندما لا يستجيبون للتفاعلات الخارجية [2].

ومن خلال ما تقَّدم: يمكن القول انه قد يصاحب عملية صنع السياسات العامة في المجتمعات الخارجة من الصراعات جملة من التحديات، سواء كانت داخلية او خارجية والتي تطرح نفسها بأشكال مختلفة على سيادة الدولة الوطنية، وعدم امكانية السياسة العامة للدولة من إعادة الاستقرار والأمن داخل الدولة وتمكين المجتمع من حفظ كرامته والتمتع بحريته والقضاء على اثار الصراع، وان هذه التحديات تنعكس باثر سلبي على المجتمع وان التحدي السياسي يعُّد اخطر التحديات على اعتبار أن التحديات الاخرى مرتبطة به، فكلما كان هناك استقرار سياسي كان هناك مجتمع خالٍ من المشاكل والصراعات.

---

[1] زياد سمير زكي، الضمانت الدستورية للحريات العامة في العراق: الواقع والمستقبل(دستور 2005انموذجا)، **اطروحة دكتوراه**، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،2014)، ص71.

[2] رضوى عمار، فرص التغلغل: تاثير العامل الخارجي في العنف المجتمعي بعد الثورات، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، **مجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية**( المجلد48، العدد193، 2013)،ص28.

## المطلب الثالث

## أهداف صنع السياسة العامة في مرحلة ما بعد الصراع : وانعكاساتها على المجتمع

### أولاً: أهداف صنع السياسة العامة في مرحلة ما بعد الصراع

وتهدف السياسة العامة في مختلف المجتمعات الخارجة من الصراعات الى اعادة تفعيل المؤسسات العامة التي انهكتها الصراعات، لان من خلالها ستتمكن الدولة من استعادة قدراتها التي فقدتها بسبب الازمات المتراكمة مما يستوجب ايجاد استراتيجيات لإعادة البناء الوظيفي لمؤسسات الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقضائية وضمان الدولة لأمن وسلامة اقليمها ومواطنيها وتعزيز الشرعية وتفعيل مؤسسات الدولة ولكي تقوم بالغايات الموكلة بها يتطلب ذلك تحقيق عدد من الاهداف التي تتبعها السياسة العامة للدولة [1].

1. **الأهداف السياسية**

تستلزم عملية السياسة العامة مجموعة من الاجراءات التي تستند اليها لغرض الوصول إلى الغاية المرجوة ما بعد الصراع كونها تعمل في ظل دستور تتضافر فيه كل الجهود ولكافة القوى السياسية السائدة في الدولة مع الاخذ بعين الاعتبار تشكيلها على اساس توافقي من خلال المساواة في التمثيل بين كل الاطراف والاطياف والتيارات مع اجتناب التمثيل الطائفي، ويجب اقامة نظام حكم يضمن جميع المسائل المتعلقة بإقامة حكم ديمقراطي وغير طائفي والتوفيق ما بين شكل الدولة وطبيعة النظام السياسي ودون استبعاد اطراف الصراع باستثناء الجماعات الارهابية، وذلك لان صياغة اي دستور تحتاج الى الحد الادنى من التوافق والسلم وبناء الثقة والمشاركة الواسعة لكل اطراف الصراع من اجل عقد اجتماعي جديد قائم على دولة المؤسسات [2].

تعد المواطنة المدخل الرئيس لإرساء نظام حكم ديمقراطي تعددي وذلك من خلال الحفاظ على التنوع والتعدد والحيلولة دون التصادم بين الطوائف المتعددة داخل الدولة، لذلك يتعين تظافر الجهود ما بين المواطنين واعيان العشائر والنظام السياسي المتمثل بالحكومة لإشاعة روح المواطنة والوحدة الوطنية داخل الدولة، من خلال توفير عامل الثقة لكل المنظمين للعملية السياسية لتأسيس دولة غير طائفية وديمقراطية ضامنة لاستحقاقات

---

[1] محمد لبوخ، "عملية بناء الدولة دراسة في المفهوم الغايات والمرتكزات"، **مجلة الحوار المتوسطي، الجزائر** ( العدد6، 2014)،ص150.

[2] محمد خالد الشاكر، **المرحلة الانتقالية واشكالية بناء الدولة السورية: من الاعلان الدستوري الى الدستور** ( مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2007)،ص4.

المواطنة دون تمييز طائفي، أو عرقي، أو مناطقي والشعور بالانتماء للوطن في مجتمع متنوع ومتعدد ثقافياً، وتنمية المواطنة لدى مختلف شرائح المجتمع مهما كانت انتماءاتهم وتطبيق مبدأ سيادة القانون[1].

**2. الأهداف الاقتصادية**

تعتمد السياسة العامة للدولة الخارجة من الصراع من أجل تحقيق اهدافها الاقتصادية الى وضع مجموعة من الاستراتيجيات والخطط الفاعلة للقضاء على المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدولة في مرحلة ما بعد الصراعات، وذلك عبر تشجيع ودعم الخطط والمشاريع الاستثمارية وجذب رؤوس الاموال الاجنبية وبأيدي عاملة وطنية ومنح القروض المصرفية للعاطلين عن العمل وفق آلية تخدم المواطنين، اضافة على ذلك اقامة برامج ودورات تدريبية وتطويرية للأيدي العاملة ومحاولة التقليل من هيمنة قطاع على اخر والمساواة بين جميع القطاعات سواء كانت قطاعات نفطية أو صناعية أو زراعية، وكذلك التحكم بسعر الصرف وسعر الفائدة والانفاق العام وضبط الاستيراد واعادة النظر بالسياسات النقدية والمالية [2].

**3. الأهداف الاجتماعية**

تسعى السياسة العامة للدولة من خلال الاهداف الاجتماعية الى إيجاد حلول لتفعيل القيم المشتركة التي تتضمن معالجة القضايا وفق الاسس القانونية، التي تقتضي وجود الحوار كونه يؤدي الى تعميق الروابط الاجتماعية ويعزز روح التفاهم والتسامح بين افراد المجتمع كافه، بغض النظر عن الطائفة او المذهب وتقريب المسافات بينهم واشاعة روح التفاهم والتسامح [3].

---

[1] سناء كاظم كاطع، "الطائفية وتداعياتها على بناء الدولة العراقية"، **مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد** ( العدد36، 2008)،ص134.

[2] نعيم حسين كزار البديري، "مشكلة البطالة واثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة (المجتمع العراقي أنموذجا) دراسة تحليلية"، **مجلة جامعة بابل** ( المجلد23،العدد2، 2015)،ص 14.

[3] خالد بن محمد البديوي، **الحوار وبناء السلم الاجتماعي** ( الرياض، مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ، 2011)،ص 13.

وكذلك تسعى إلى تفعيل دور المواطنة والقيم المشتركة لإرساء ثقافة السلام والتعايش السلمي ونبذ الطائفية، وأجراء الحوارات الثقافية والفكرية وتعزيز حقوق الانسان والحريات العامة والديمقراطية وتنمية مؤسسات الضبط الاجتماعي عبر معالجة الاتجاه العام للتربية والتعليم وتعزيز قيم الحرية والاحترام المتبادل [1].

**4. الأهداف الامنية**

تهدف السياسة العامة إلى إصلاح القطاع الأمني من خلال إنشاء برنامج إصلاح يعالج قطاع الأمن ككل، والهدف من ذلك هو تعزيز كل من التماسك الاستراتيجي للمؤسسات الأمنية، وبالإضافة إلى فعاليتها التشغيلية مع مراعاة إدارتها الداخلية والمساءلة واحتكار السلاح واستخدام القوة بيد الدولة، وذلك عبر اعادة تأهيل المؤسسات الامنية والعسكرية بطريقة تضمن توفير الخدمات الامنية للدولة والمواطن وكذلك اشراك الجميع في المؤسسة الأمنية وإنهاء نفوذ الكيانات المسلحة غير النظامية وإعادة دمجها عبر سياسة تراعي السيادة الوطنية وتسمح بعودة ديناميكيات مؤسسات الدولة [2].

كما يعد برنامج إصلاح القطاع الأمني ضروريا في بيئة السياسة العامة لمراحل ما بعد الصراع، إذ تهدف الى منع تكرار الصراعات، وتعزيز الامن العام الذي يعد بدوره ضروريا لبدء أنشطة إعادة الاعمار والتنمية ووفقا للسياق ذاته تهدف السياسة العامة للدولة الى تطبيق برنامج إصلاح القطاع الامني، واصلاح المؤسسات الامنية ومنع المظاهر المسلحة وحصر السلاح بيد الدولة والقضاء على الميلشيات والجماعات المسلحة وان يكون ولاؤها للوطن وليس للأحزاب المؤسسة لها [3].

**ثانيا: انعكاسات عملية صنع السياسة العامة على المجتمع**

تعمل الدول الخارجة من الصراعات ومن أجل صنع سلام واستدامته على صياغة سياسة عامة يكون انعكاسها توظيف الموارد الاقتصادية للدولة، لاستيعاب موارد وقوى المجتمع في عملية توحيد المجتمع وبناء

---

[1] محمد محي محمد و زيدون سلمان محمد، " سبل النهوض بواقع الاقليات وحمايتها في العراق لمرحلة ما بعد داعش"، **مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين**( العدد65،2021)،ص339.

[2] Augustin Loada and Ornella Moderan, " Civil Society Involvement in Security Sector Reform and Governance", In: Ornella Moderan(Ed.), Toolkit for Security Sector Reform and Governance in West Africa, Geneva: DCAF, 2015, p 12.

[3] كريستين فالاسيك، **إصلاح القطاع الامني والنوع الاجتماعي**( جينيف، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، DCAF، 2008)،ص 28.

الدولة وذلك لا يتم الا بتحقيق الاستجابة المتسارعة لمطالب المجتمع المتعلقة بتحقيق الأمن والاستقرار وفرص العمل وتحقيق الذات، وهي جميعها تشكل متطلبات العيش المشترك لجميع الافراد بمختلف الهويات، لذا فإن السياسة العامة ينبغي لها أن تسعى لزيادة التنوع والتخصيص في الهياكل التنظيمية بشكل يتناسب طرديا مع تزايد التنوع في البنى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بغية التمكن من استيعاب مطالب الجماعات المتنامية مع ضرورة مراعاة العدالة التوزيعية في تنويع وتوزيع القيم بين جماعات الهوية المختلفة، هذا الاساس كانت التجربة الناجحة لدولة جنوب افريقيا التي حققت من خلال سياسة عامة استطاعت من خلالها صناعة سلام مستدام وتنمية رائدة [1].

كما تتضمن عملية صنع السياسات العامة العديد من البرامج والاهداف التي لها انعكاس ايجابي على الواقع المجتمعي للدولة، مثل نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم والمساعدة في إرساء مؤسسات الدولة وبنيتها الأساسية المتمثلة بسلطات القضاء وسيادة القانون وإعادة بناء سلطات الأمن والتدريب وحماية حقوق الإنسان، وإرساء العملية الديمقراطية واجراء الانتخابات التشريعية والمحلية، ومن أمثلة ذلك الانتخابات التي جرت في إطار عمليات حفظ السلام في كل من سيراليون، وليبيريا وبوروندي والكونجو الديمقراطية خلال السنوات من 2004م إلى 2006م [2].

إنَّ تردي الاوضاع الاقتصادية في مرحلة ما بعد الصراع بسبب الاستخدام السيء للسياسات العامة يخلف ويعكس احتجاجات حاضنة للعنف السياسي، وكما حدث في كل من مصر وتونس مما يجعل الاقتصاد رهيناً لحلقة الديون الخارجية التي يدفع تكلفتها الفقراء [3].

---

[1] وليد سالم محمد، "النخبة السياسية وآليات بناء السلام في مجتمعات ما بعد الصراع"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية** ( العدد16، 2019)،ص73.

[2] جمال منصر، "بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ( العدد13، 2015)،ص382.

[3] خالد حنفي علي،" المربع صفر: البيئة الانتقالية المحفزة على العنف بعد الثورات في تغذية عنف ما بعد التغيير اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، **مجلة السياسة الدولية، مصر**( المجلد48، العدد193، 2013)،ص4.

ويعُّد العنف السياسي بمثابة المرآة العاكسة لبيئة السياسة العامة، في مجتمعات ما بعد الصراع اذا لم تكن تلك السياسة جادة في تقليل العنف، إذ كلما كان العنف اكثر انعكاسا وتعبيرا عن العوامل السياسية كغياب العدالة والحرمان وضعف تطبيق القانون كلما زادت درجة حدة العنف وتوسع داخل المجتمع [1].

ومثال ذلك ما حدث في لبنان بين عامي 1975 م–1990، اذ تجدد العنف السياسي بسبب الطائفية السياسية والمذهبية والدينية، وفشل النظام السياسي في صنع سياسة عامة قادرة على تطبيق مبدأ العدالة الانتقالية بين شرائح المجتمع، مما ادى الى تجدد العنف والدخول في النزاعات من جديد [2].

الأمر الذي ادى بهذه الدول الى اتخاذ التدابير الكاملة لوضع سياسات انمائية وشاملة ووطنية ملائمة وضرورة تكريس كل جهودها ومواردها من اجل تحقيق الاستقرار والامن، ليحقق تكافؤ الفرص لجميع السكان للوصول الى الموارد الاساسية والخدمات الصحية والغذاء والاسكان، والعمل على التوزيع العادل للدخل والمشاركة الشعبية في كل المجالات، اضافة الى وجوب اتخاذ خطوات لإزالة العقبات والتحديات التي تعترضها، مما ينعكس على المجتمع والقضاء على اثار الصراع والعكس صحيح[3].

---

[1] عبدالسلام ابراهيم بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص 43.

[2] حسن ابراهيم، **العنف من الطبيعة الى الثقافة** (دمشق، النايا للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، 2009)،ص60.

[3] دليلة مباركي و مصطفى زغيشي،" اعمال الحق في التنمية لاحلال السلام في مجتمعات ما بعد الصراع"، **مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية**، ( العدد12، 2018)،ص104.

## المطلب الرابع

## نموذج السياسة العامة في العراق: مرحلة ما بعد الصراع

### أولاً: أسباب الصراع

شهد العراق بعد عام2003م تغييرا جذريا بتغيير النظام السياسي من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي، واقبل على حالة من الفوضى تجلت ملامحها في غياب الاستقرار السياسي والإمني والصراع السياسي الداخلي ومن الأسباب التي قادت اليه ما يأتي:

**1.الأسباب السياسية**

تتمثل الاسباب السياسية التي أدت إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني واستمرار الصراع بشكل اساسي في عدم وجود رؤية سياسية عراقية وصلت الى مرحلة النضوج الذي تستطيع من خلاله ان تجعل من العراق أرضاً صلبة تجمع المتخاصمين، وتجعل من الرؤى المتنوعة عامل اغناء للعملية السياسية وليس تأزيمها، وان يصبح الخطاب الوطني بديلا عن الخطاب السياسي والقومي والحزبي، الذي يؤدي بالنتيجة الى نقمة مجتمعية كبيرة داخل المجتمع العراقي، تشعره بالإحباط وانعدام الامل لاسيما فئة الشباب الذين يشكلون نسبة60%من المجتمع العراقي، وسببه الصراع على السلطة[1]، كما عملت النخبة السياسية في العراق على تفعيل التجاذبات والاصرار للحصول على أكبر قدر من المزايا السياسية داخل الدولة، مما ساهم في زرع ثقافة الانقسام بدلا من الوحدة والمشاركة الفاعلة ادى الى استمرار الصراع [2].

ولذلك فقد سادت المحسوبية السياسية التي اصبحت بمثابة منظومة في العراق، واصبحت الهوية الوطنية ضعيفة مقارنة بالولاءات الحزبية والطائفية، واخذت الطبقة السياسية تتصرف بناءً على مصلحتها الشخصية والخاصة على حساب المصلحة العامة للشعب، مع تعدد مراكز القوى دون اتفاق على برامج سليمة لادارة هذا

---

[1] احمد محمد علي العوادي،" تحديات الخطاب السياسي العراقي حدود الثبات والتغيير"، **مجلة حوار الفكر**(العدد45، 2018)،ص42.

[2] فهيل جبار جلبي، المصالحة الوطنية في العراق، مصدر سبق ذكره،ص20.

التعدد والتنوع[1] ، وبالتالي أصبحت العملية السياسية في العراق تمارس الديمقراطية بشكل خاطئ لينتج عنها محاصصة سياسية حالت دون تحقيق السلام بعد الصراع [2].

**2. الأسباب الاقتصادية**

يمكن القول ان الفساد في المؤسسات الاقتصادية وعدم وجود رقابة وطنية اصلاحية واضحة ادت الى ديمومة الصراع وغياب الامن والاستقرار في العراق، اضافة الى ان من اهم الاسباب الاقتصادية هو غياب الرؤية الاقتصادية الواضحة، بالتالي تؤدي إلى هشاشة المؤسسات الاقتصادية [3] ، كذلك فان غياب التنمية الاقتصادية والاحادية في الاقتصاد العراقي والاختلالات الهيكلية الاقتصادية، ينعكس على غياب التنوع الاقتصادي ومن الاسباب الاقتصادية لديمومة الصراع وعدم الاستقرار اذ يعد القطاع النفطي العراقي هو المهيمن على مجمل القطاعات الاقتصادية اذ ان مجمل العوائد حوالي98%من اجمالي عوائد الصادرات ونسبة عوائده في الموازنة العامة للدولة حوالي93%و74%من الناتج المحلي للعام2006م .

إنَّ عدم قدرة الاقتصاد العراقي على توفير فرص عمل في القطاعين العام والخاص، وغياب دور المؤسسات الاقتصادية على توفير فرص العمل وتعزيز المهارات وتدريب الشباب ادى ذلك الى زيادة نسبة البطالة والفقر، والتي شكلت فوضى امنية ولدت من خلالها ضغوط نفسية واتساع الفوارق الطبقية بين الشباب، والسلوك العدواني نحو الاخرين والشروع بالجريمة والقتل والانضمام الى المجاميع المسلحة والمتصارعة[4].

كما أدت تفاقم أزمة الديون الخارجية الى تباطؤ الجهود التنموية في مختلف الانشطة الاقتصادية مما فاقم من مشكلة البطالة، وجعل العراق دولة مدينة للعالم الخارجي والبالغة 120.2%مليار دولار [5]، اذ سجلت نسبة البطالة في عام2003م نسبة28.10%والسبب الأساسي يعود الى شل حركة نشاط الاقتصاد العراقي نتيجة

---

[1] مهدي جابر مهدي، **اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد2003**(بيروت، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،( العدد405، 2012)،ص149.

[2] سناء كاظم كاطع، مصدر سبق ذكره،ص134.

[3] محسن حسن، "مستقبل الاقتصاد العراقي بعد داعش انفراج ام تازم"، **مجلة دراسات البيان**، الطبعة الثالثة ( مركز البيان للدراسات والتخطيط، العدد2، 2017)،ص169.

[4] حسناء ناصر ابراهيم،" البطالة وخلق فرص العمل احدى تحديات الوضع الراهن"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة** (العدد19، 2009)،ص73.

[5] حامد عبيد حداد، التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الامريكي، **مجلة دراسات دولية**(العدد52، 2012)،ص64.

الدمار الذي تمخض عن حرب الاحتلال، وما تبعها من أعمال تخريب ونهب لأغلب الممتلكات العامة، وكذلك حل الاجهزة الامنية وحل الجيش العراقي ومعظم الدوائر مما فاقم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتدني المستوى المعيشي وانتشار البطالة التي كانت من أهم أسباب التدهور الأمني واستمرارية الصراعات داخل المجتمع [1].

**3. الأسباب الاجتماعية**

هناك جملة من الاسباب الاجتماعية أسهمت بشكل كبير في ديمومة الصراع داخل المجتمع العراقي ومنها الاشكالية الطائفية والولاءات الفرعية، وهذه الاشكالية قسمت المجتمع وجزأته، فمن المعروف ان المجتمع العراقي مجتمع متنوع ومتعدد ولكن لم تكن الخلافات ظاهرة على السطح، لذا بعد عام 2003م بدأت تظهر بوادر الانقسامات المجتمعية والسياسية واصبحت الولاءات للعشيرة والقبيلة والحزب وليس للوطن مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي والاجتماعي [2].

ويمثل التطرف الديني من الأسباب التي عانى منها المجتمع العراقي والتي ولدت العنف والدمار الذي حل بالبلد بعد عام2003م، والتطرف هو التشدد والتمسك والمبالغة سواء كانت فكرا او سلوكا تجاه السلوكيات والافكار التي قد تكون دينية او اجتماعية او سياسية، اذ يتولد احساس لدى المواطن بانه غير قابل للمناقشة والحوار وبالتالي الانعزالية والتشدد تتولد لديه تجاه الاخرين[3].

**4. الأسباب الامنية**

من الأسباب الأمنية للصراع في العراق وجود بيئة تعاني من عدم الاستقرار السياسي والأمني وإدامة الصراع، وانتشار الجماعات المسلحة خارج اطار المؤسسة الامنية ، مما انعكس بشكل سلبي داخل الدولة العراقية لاسيما بعد عام2003م .

---

[1] مي حمودي عبدالله الشمري، "واقع واسباب البطالة في العراق بعد عام2003وسبل معالجتها"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**( العدد37، 2013)،ص143.

[2] احمد فاضل جاسم داود، "عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد2003دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والافاق المستقبلية"، **مجلة السياسية الدولية**( العدد25، 2014)،ص12.

[3] احمد خضر حسين عيال، **اتجاهات الشباب نحو التطرف في العراق دراسة اجتماعية** ( بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2019)،ص5.

**ثانياً: عملية صنع السياسات العامة في العراق في مرحلة ما بعد الصراع**

**1. الجانب السياسي**

تبنت الحكومة العراقية بعد عام 2003 مجموعة من السياسات العامة الهادفة إلى تحقيق نوع من الاستقرار، لاسيما ان تلك المدة تميزت بالفراغ الدستوري وغياب السلطة، إذ أقَّر قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام2004م مجموعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي الزمت من خلالها الحكومة بتوفير الرفاه وفرص العمل للشعب، ورسم وتنفيذ السياسات العامة للدولة وتوزيع الواردات الناتجة من الثروات عن طريق الميزانية العامة وبشكل منصف، وذلك وفق المادتين 14 و25من قانون إدارة الدولة العراقية المرحلة الانتقالية لعام2004م[1].

قامت الحكومة العراقية بوضع اسس جديدة لبناء نظام سياسي جديد في العراق عن طريق بناء مؤسسات حديثة على غرار ما موجود في النظم السياسية الغربية، وصياغة دستور جديد للعراق اذ نصت المادة الاولى من الدستور على ان جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي[2]، وقد استند النظام السياسي في العراق الجديد على فكرة ان العراق بلد متعدد الطوائف ولا يمكن ان يحكم الا من خلال الشراكة تحديدا بين المكونات الرئيسية الثلاث الشيعة والسنة والكرد[3].

**2. الجانب الاقتصادي**

أعدت الحكومة العراقية بعد عام2003م سياسة عامة اقتصادية بدأت ملامحها تتضح من خلال مجموعة من القرارات الاقتصادية التي اتخذتها سلطة الائتلاف المؤقت لسنة2004م، إذ كان هدف تلك القرارات هو تحرير تدفق الاستثمار الاجنبي والتجارة الخارجية وتحديد الحد الادنى من اجور العاملين في الحكومة، كما اصدرت اجراءات تامين استقلالية البنك المركزي العراقي ومنحه صلاحيات تحديد وتنفيذ السياسة النقدية بدون موافقة وزارة المالية[4].

---

[1] قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت لعام2004، الديباجة، المواد(14)و(25).

[2] وسام حسين علي العيثاوي، **التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام2003**(برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)،ص41.

[3] يحيى الكعبي، **العراق الاحتجاجات وازمة النظام السياسي** (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)،ص9.

[4] صبري زايد السعدي، **التجربة الاقتصادية في العراق النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني**، (دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الاولى، 2009)،ص224.

كما اتخذت الحكومة اجراءات الهدف منها هو تعزيز الجوانب الاجتماعية، وتتمثل بانشاء شبكة الحماية الاجتماعية في عام2006م ودعم مفردات البطاقة التموينية[1].

كما تميزت السياسة النقدية العراقية بموجب قانون البنك المركزي الجديد بمسار نقدي جديد لتحقيق اهداف السياسة النقدية، التي حققت في بعض الاحيان نجاحات نسبية، ولكن يبقى الهدف الاساسي للسياسة النقدية الحالية هو الحد من التضخم واثاره على الاقتصاد الوطني للدولة[2]، وقد انخفض معدل التضخم للاعوام السابقة حتى وصل الى0.77%في عام2017م، مما يؤكد على وجود اثر ايجابي للسياسة النقدية على معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي[3].

ولقد اتبعت الحكومة العراقية مجموعة من المرتكزات والعديد من الاجراءات والخطوات على الصعيد النقدي منها إصدار عملة عراقية جديدة ذات مواصفات تنسجم مع المواصفات الدولية، واستقلالية البنك المركزي ، والسماح للمصارف الاجنبية لفتح فروع لها في العراق ، وإدارة مزاد يومي لبيع النقد الاجنبي الدولار وما زال العمل به مستمراً، كما دخل الاقتصاد العراقي بعد عام2003م مرحلة جديدة من السياسة التجارية وتحرير التجارة وطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالميةً(WTO) للانفتاح على العالم الخارجي وسياسة اجتذاب الاستثمارات الاجنبية وتعزيز دور القطاع الخاص المحلي الاجنبي في العملية الانمائية[4].

**3. الجانب الاجتماعي**

تعُّد عملية صنع السياسة الاجتماعية في العراق سلسلة متشابكة من مجموعة من الفاعلين كل حسب دوره ويعد العراق اشد حاجة الى هذه السياسة من الدول الاخرى، ويحتاج الى تعبئة كل الجهود والطاقات والامكانيات

---

[1] باسم عبدالهادي حسن، **الاثار النقدية للسياسة المالية في العراق بعد عام2003** ( بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الاولى، 2018)،ص128.

[2] علي عبدالهادي سالم،" نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق"، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية(** المجلد4، العدد9، 2012)،ص48.

[3] حميد حسن خلف، "اثر السياسة النقدية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة من1990-2017"، **مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية**، (المجلد4، العدد44، 2018)،ص443.

[4] كريم سالم حسين، **الاصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام2003 رؤية مستقبلية**، (مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018)،ص16-17.

لمواجهة التحديات ومحاولة اللحاق بالدول التي سبقته في طريق الاستقرار والامن ومواجهة الفساد وهدر المال العام ما بعد الصراع[1].

وفيما يخص التعليم في العراق فقد اعتمدت الحكومة العراقية بعد عام 2003م على السياسة العامة التعليمية التي تقوم على فلسفة الدولة ونظام الحكم فيها، اذ تعد الحكومة مسؤولة عن رسم هذه السياسة والاشراف عليها فضلا عن التمويل والتنفيذ للبرامج والخطط والاهداف التعليمية وتطويرها، اذ تقوم هذه السياسة على أنَّ التعليم مسؤولية وطنية ترتبط باستراتيجية الدفاع والأمن الوطني، وتحقيق التنمية الاجتماعية[2].

كما قامت الحكومة العراقية بتبني سياسة اجتماعية هادفة الى ضمان الدخل واقرار الكثير من القوانين الخاصة بسلم الرواتب، ونظام الخدمة الجامعية وقانون التقاعد، فتدفق الدخل بين ميزانيات الاسر الخاصة والقطاع العام يشمل مجموعة من الدخول بالدرجة الاساس الاجور والرواتب ومن ادوات السياسة الاجتماعية هي شبكة الحماية الاجتماعية والبطاقة التموينية التي تعد احدى ادوات السياسة الاجتماعية للدولة لانتشال الاسر من الوقوع في الفقر وانخفاضها[3]، إذ توفر شبكة الحماية الحد الادنى من الدخل وإبعاد شريحة كبيرة من الفقراء والمعدمين من الانضمام الى المجموعات الارهابية، ولتمكين الفئات الفقيرة وعديمي الدخل من مواجهة التحديات والحالات الطارئة وعدم الانضمام للعنف والارهاب[4].

**4. الجانب الامني**

يعد القرار الذي اصدره بول بريمر Paul Bremer الذي عين حاكماً مدنياً على العراق بحل المؤسسة العسكرية وتفكيك مؤسسات الدولة الاخرى، سبباً بالتظافر مع عوامل اخرى في اندفاع عدد من الضباط والجنود السابقين بالانضمام إلى الجماعات المتمردة، شعورا بالظلم والحرمان وهذه الاخطاء اسهمت في زعزعة الوضع الامني في العراق، وادخلت البلاد في ازمات وصراعات ولمعالجة الموقف اتخذت الحكومة العراقية في عام

---

[1] نبيل عمران موسى الخالدي،" السياسة الاجتماعية وظاهرة الارهاب داخل المجتمع العراقي"، **مجلة القادسية للعلوم الانسانية** ( المجلد19، العدد1، 2016)،ص236.

[2] صلاح غانم نوري الحسني، **قضايا التنمية البشرية في وسائل الاعلام** ( عمان، دار امجد للنشر والتوزيع، 2015)،ص93.

[3] عدي سالم علي الطائي، "واقع شبكة الحماية الاجتماعية في العراق وامكانيات تطويرها محافظة نينوى انموذجا" ، **مجلة بحوث مستقبلية**( العدد24، 2008)،ص125.

[4] نبيل جاسم محمد، "السياسة الاجتماعية للنهوض بواقع الاسرة العراقية"، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية** (العدد1، 2013)،ص487.

2005م العديد من السياسات الامنية، في مقدمتها قراراً بإعادة الضباط القدامى مع استثناء بعض الرتب الكبيرة، وإحالة البعض الاخر إلى التقاعد كما سعت الحكومات التي تعاقبت على الحكم الى ايجاد حل جذري لمشكلة المؤسسة العسكرية من خلال دعوة جميع الضباط الراغبين بالعودة للجيش الجديد، أو الاحالة للتقاعد، مع حل مشكلة اعضاء حزب البعث المنحل من خلال تأسيس (هيئة المسائلة والعدالة) كما حددت الخدمة في الجيش العراقي بانها خدمة طوعية[1]، وعند النظر والاستقراء في السياسة الامنية للحكومة العراقية على مَّر الوقت من عام 2003م ولغاية الآن نجدها سياسة آنية، تعالج المشكلة بعد وقوع الحدث وهذا ما يسمى باستراتيجية ردة الفعل والتي كانت ولاتزال قائمة رغم الزخم وهذا ما وجد بعد ساعات من فقدان مدينة الموصل عام 2014م، إذ بادرت الحكومة العراقية إلى اتخاذ سلسلة من الاجراءات الداخلية السريعة لمواجهة حالة الانهيار الكامل.

ومن خلال ما تقّدم تبّين بأنَّ الحكومة العراقية بعد سقوط النظام السابق في العراق في نيسان 2003م، اعتمدت على تغيير جذري في النظام السياسي، فقد تحول من نظام شمولي الى نظام ديمقراطي، من نظام مرتبط بشخص واحد الى نظام مؤسسي، وقد أدى هذا التغيير إلى تغير جذري في الحياة السياسية والاجتماعية، فقد جاء نظام سياسي جديد مبني على أسس ديمقراطية وصلت الى الحكم عن طريق الانتخابات باستثناء ادارات مجلس الحكم والحكومة المؤقتة والحكومة الانتقالية التي كانت معينة من قبل سلطة الاحتلال، وحاولت الحكومة العراقية صنع سياسات العامة للحد من تأثير الصراعات التي أعقبت سقوط النظام السابق ومخلفاته، ولكن العراق يواجه تحديات موروثة ومعاصرة ادت الى تعثر عملية صنع السياسات وإعادة تأهيل المجتمع

**ثانياً: انعكاسات سياسات ما بعد الصراع على المجتمع العراقي**

**1. على المستوى السياسي** : أدى غياب الاتفاق بين القوى والاحزاب السياسية في العراق وبروز ظاهرة الاختلاف فيما بينها، إضافة الى قيامها ونشأتها على أسس هشة، الى انعكاسات خطيرة على الواقع العراقي الذي أدى بشكل وآخر الى تأزم صور الصراع فيما بينها على ارض الواقع [2].

---

[1] حسن تركي عمير،" المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية: عوامل الانجاز ودواعي الإخفاق"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ( العدد 12، 2015)،ص128–129.

[2] اسراء علاء الدين نوري و حسين علي عثمان،" النظام السياسي في العراق الازمات السياسات والمعالجات" مجلة قضايا سياسية ( العدد63، 2020)،ص 103.

كما ان تشكيل المؤسسات على أساس الاخذ بمبدأ الديمقراطية التوافقية، بغية اشراك ممثلي كافة مكونات الشعب العراقي في السلطة دون اقصاء او تهميش لأي طرف او جهة، انعكست بتكريس مبدأ المحاصصة منذ اللحظة الاولى التي تم فيها تشكيل الحكومة العراقية منذ عام 2003م مرورا بتشكيل الحكومة العراقية الانتقالية سنة2004م برئاسة اياد علاوي ولغاية الان ، كما انها كرست المحاصصة وغلبة الانتماءات والممارسات الفئوية ليس فقط من خلال توزيع المناصب القيادية وبناء المؤسسات، وانما ايضا من خلال الانتخابات العامة التي تتم في اجواء التخندق السياسي، بسبب هيمنة القوى المتحزبة على الحياة السياسية في المجتمع العراقي، وانعكس هذا الواقع على القرارات السياسية التي من المفروض ان تصب في مصلحة المجتمع [1].

لذا فإنَّ من انعكاسات السياسات العامة في العراق هو تغليب الولاءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، والتي ظهرت بشكل واضح بعد عام 2003م، ناهيك عن دور الاحتلال الامريكي والدول الاقليمية التي اسهمت وبشكل كبير في اذكاء وتغذية الانقسام داخل المجتمع العراقي[2].

تأسيساً لذلك فإنَّ تجربة العراق بأخذ سياسة الحكومة اللامركزية الادارية، والمتمثلة بتشكيل مجالس المحافظات والاقاليم حسب قانون رقم 21 لسنة 2008م، والذي سبب ارباكا وتنازعا بين اختصاصات المركز واختصاصات الحكومة المحلية، فضلا عن ذلك فان القانون رقم 115لسنة2010م والذي تَّم تعديله لم يتمكن أيضا من معالجة الاشكالية في تحديد الاختصاصات بين المركز والمحافظات[3]،

**2. على المستوى الاقتصادي**

عند مراجعة السياسات الاقتصادية في العراق يتبين سوء أستخدام إيرادات النفط، وعدم وجود دورها أو عدم ملاءمتها سواء في جانبها المالي أم النقدي أم التجاري أم الصناعي أم الزراعي أم غيرها من السياسات، وانعكاساتها في شيوع مظاهر التخلف وتدهور مستويات الإنتاج والإنتاجية في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي ضعف مستوى التنويع الاقتصادي مما عمق من مظاهر الاختلال والتشوه في الاقتصاد العراقي التي

---

[1] ياسر علي ابراهيم، "السياسة العامة في العراق دراسة في المعوقات التشريعية"، **مجلة دراسات دولية** ( العدد61، 2015)،ص234.

[2] خيري عبد الرزاق جاسم ، اشكالية الهوية الوطنية العراقية وسبل ترسيخها، **مجلة حمورابي للدراسات**( العدد30، 2019)، ص194.

[3] عدنان ياسين مصطفى، و وليد عبد جبر، **في سوسيولوجيا التنمية قراءات نظرية وخبرات تطبيقية** ( بغداد، مؤسسة النخب والكفاءات الوطنية للاصلاح، 2017)،ص107.

من أبرزها التشوه في الهيكل الاقتصادي نتيجة لهيمنة القطاع النفطي، وتراجع القطاعات السلعية وفي مقدمتها القطاعان الصناعي والزراعي وقطاع الكهرباء والمياه وتنامي القطاعات الطفيلية الاخرى[1].فضلاً إلى أن الموازنات العامة في العراق اتسمت باتساع حجم الايرادات النفطية، إذ تشكل نسبة95%من المجموع الكلي من الايرادات، وهذا هو معضلة الاقتصاد العراقي اذ سيبقى تابعاً لتقلبات الاسعار النفطية في الاسواق العالمية، وهيمنة القطاع العام وانخفاض مساهمة القطاع الخاص، كما تعاني الموازنة العامة من انخفاض ايرادات الضرائب والرسوم بنسبة3%[2].

وعند مقارنة حجم الايرادات العامة للدولة وحجم النفقات العامة في الموازنة العامة للحكومة العراقية يتضح ان هناك زيادة في حجم الانفاقات العامة على حجم الايرادات العامة، مما ادى الى خلق فجوة في الموازنة العامة ادت الى عجز نقدي في الموازنة، وهو عجز مالي مزمن رافق الموازنات العامة للدولة العراقية منذ عام 2003م ولغاية الان، فعلى سبيل المثال بلغ العجز في موازنة العام 2021م(28672867307)الف دينار، والذي تمّت تغطيته بالاعتماد على سياسة زيادة اسعار بيع النفط او زيادة صادرات النفط او الاقتراض الداخلي والخارجي[3].

لذا فإنَّ السياسة الاقتصادية التي عملت بها الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003م ومن باب القضاء او التخفيف من نسبة البطالة، عملت على الاستمرار في عملية التوظيف الكمي غير النوعي والعشوائي دون التخصصي، بغض النظر عن الحاجة الفعلية المطلوبة لكل مؤسسة، مما ادى الى استمرار الترهل في

---

[1] فلاح خلف الربيعي، مشكلة الادارة وأثرها على التنمية الاقتصادية في العراق، بتاريخ(2008/3/4) تاريخ الاطلاع (2022/2/6) متاح على الرابط

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=126836

[2] احمد صدام عبدالصاحب الشبيبي، " سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق رؤية مستقبلية"، **مجلة العلوم الاقتصادية والادارية** ( العدد47، 2007)،ص49.

[3] قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للعام2021، قانون رقم 23 لسنة2021، **جريدة الوقائع العراقية** ، (العدد(4625)،2021)،ص8.

القطاع العام وتضخم اجهزة الدولة ومؤسساتها، وهذا انعكس على التزايد المطرد الذي شهدته النفقات التشغيلية في الموازنة العراقية نظرا للزيادة في حجم الاجور والرواتب[1].

**3. على المستوى الاجتماعي**

ما يتعلق بالجانب الاجتماعي فإنَّ من نتائج السياسات العامة على المجتمع العراقي هو ارتفاع معدلات البطالة والفقر، والتي كانت عامل اضعاف للولاء للدولة والوطن والعمل على خلق الافكار الهدامة للوطن والمواطنة، وحسب الاحصائيات والتقديرات فان البطالة قد ارتفعت بنسبة كبيرة لاسيما بعد عام 2014م وذلك نتيجة سيطرة المجاميع الارهابية على مناطق شاسعة من العراق، والتخبط في صنع سياسات عامة قادرة على تحقيق نوع من الاستقرار، اذ ارتفعت النسبة من 15.34% عام 2008م لتصل الى 25% في عام 2015م[2].

يتضح كذلك ان السياسة التعليمية في العراق بعد عام 2003م لم تحقق أهدافها المطلوبة بالنهوض بالواقع التعليمي، اذ تشير الاحصائيات ان هناك اكثر من 4000مدرسة بحاجة الى اعادة تأهيل و700مدرسة بحاجة الى اعادة بناء، ووجود اكثر من 791مدرسة طينية، مما انعكس ذلك على البنى التحتية وبروز ظاهرة الدوام الثنائي والثلاثي بل وحتى الرباعي في اغلب الاماكن، وبواقع 36%للمدارس الابتدائية و42%للمدارس الثانوية و24%للمدارس المهنية، فضلا عن تردي الاوضاع الامنية التي انعكست على تخفيض الانفاق الاستثماري الحكومي والتوسع في الانفاق التشغيلي، والعلاقة بين تردي واقع التعليم ومشكلة الفقر، مما ادى الى ازدياد معدلات التسرب للطلبة في جميع مراحل التعليم وهذا ادى بدوره الى مؤشرات خطيرة تحتم على صانعي السياسة التعليمية في العراق ان يراجعوا تلك السياسات [3].

أمّا ما يخص التباين بين الجنسين فانه على الرغم من تحقيق المرأة العراقية العديد من المكاسب في مجال دخولها البرلمان من خلال نظام الكوتا، الا ان هذه المشاركة السياسية لم تكن بالمستوى المطلوب من الطموح، فهي لاتزال خاضعة لسيطرة الاحزاب التي تنتمي اليها، كما ان دور المرأة العراقية السياسي يحتاج

---

[1] معن ثابت عارف و هاشم محمد سعيد رشيد،" معوقات تطبيق مؤشرات الحكم الصالح في العراق للفترة(1996-2014)"، **مجلة جامعة التنمية البشرية** (العدد1، 2017)،ص199.

[2] محمد محي الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص100.

[3] جبار سويس الذهبي، **العملية التربوية في العراق الواقع والمشكلات والحلول (** بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2017)،ص10-11.

للمزيد من الكفاح حتى تتمكن من الحصول على مواقع مهمة في بنية المجتمع اذ لاتزال مساهمتها غير فعالة[1].

**4. على المستوى الامني**

ساهم تردي الوضع الأمني الى سيادة حالة عدم الاستقرار في الداخل العراقي وبروز ظاهرة عدم ضبط السلاح، مما انعكس ذلك الى تراجع الثقة والمصداقية لدى المواطن في عمل الاجهزة الحكومية وشيوع حالة من الفساد السياسي والمالي والاداري في معظم مفاصل الحكومة العراقية هذا الامر ساعد كذلك على زيادة التحالفات والتكتلات السياسية التي ترتكز على اساس هش لا يعتمد على البرامج السياسية والحزبية والذي ولد الطائفية على حساب الوطنية[2]. وكشف بيانات معهد السلام العالمي والذي نشره معهد الابحاث العالمية للاقتصاد والسلام الاسترالي لعام 2018م عن تراجع حاد للسلام والأمن والاستقرار في العراق، وقد تم تقييم التقرير اعتمادا على 23 مؤشراً للسلام، وذلك تحت ثلاث فئات : هي مستوى الامن والسلام في المجتمع، والصراع الداخلي والدولي، وعسكرة الدولة، وهذا مما انعكس على مستوى السلام في الدولة على علامة من خمس درجات، أي كلما انخفضت قيمتها يعتبر ذلك أن البلد اكثر سلاما، إذ جاء العراق في المركز الرابع في قائمة الدول الاقل سلاما في العالم، بدرجة سلام3.425 [3]، وكما مبين في الجدول رقم(4).

**الجدول رقم(4) مؤشر السلام العالمي لعام 2018**

| ت | الدول الأكثر سلاما | الدرجة | ت | الدول الأقل سلاما | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | ايسلندا | 1.096 | 159 | الصومال | 3.367 |
| 2 | نيوزلندا | 1.192 | 160 | العراق | 3.425 |
| 3 | النمسا | 1.274 | 161 | جنوب السودان | 3.508 |

[1] ذكرى عبدالمنعم ابراهيم،" المراة والتحول الديمقراطي في المجتمع العراقي"، **مجلة دراسات اجتماعية** (العدد39، 2017)،ص62.

[2] ياسر علي ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص237.

[3] محمد ميسر فتحي، الصراعات الجيوسياسية وتأثيرها على مستقبل الأمن المجتمعي والسلام في العراق :دراسة في الابعاد الإقليمية والدولية، **مجلة دراسات اقليمية**، ( العدد38، 2018 )،ص188.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 4 | البرتغال | 1.318 | 162 | افغانستان | 3.585 |
| 5 | الدنمارك | 1.353 | 163 | سوريا | 306 |

المصدر: محمد ميسر فتحي، الصراعات الجيوسياسية وتأثيرها على مستقبل الأمن المجتمعي والسلام في العراق :دراسة في الابعاد الإقليمية والدولية، **مجلة دراسات اقليمية**، ( العدد38، 2018 )،ص188

من خلال ما تقدم وما تمَّ طرحه فان صنع السياسات العامة، التي تَّم اتخاذها في العراق بعد عام 2003م كانت قد تمّيزت بعدم الرشد الكافي في معالجة اغلب المشاكل التي يعاني منها المجتمع العراقي، إضافة إلى الصراع والتنافس الذي تعيشه النخبة السياسية العراقية، وقد حاولت وضع استراتيجية تنموية ووطنية لها اهدافها وغاياتها، لكن الانعكاس لهذه السياسات أدى إلى تزايد حجم الأزمات والمشكلات التي انتابت الحياة السياسية كالمحاصصة السياسية، وتردي الواقع الخدمي وانتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي وانعدام توحيد الخطاب السياسي والمالي، بالتالي لابد من وضع فلسفة واضحة للحكم محددة في إطار وطني بحت، ورؤية واضحة للمصالح والاهداف الوطنية العليا وللسياسات العامة التي تحميها وتحققها، والتنسيق بين السياسات العامة بمؤسسات الدولة واجهزتها المختلفة والعمل على تكاملها والتخفيف من مركزية السلطة في صياغتها، واشراك مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والجهات المعنية غير الحكومية والمختصين في مناقشة ورسم معالم السياسات العامة.

**الخاتمة:**

إن مجتمعات ما بعد الصراع تمثل بيئة هشة تتقاطع فيها جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية غير مستقرة، الأمر الذي يجعل صياغة السياسات العامة كذلك عملية متشابكة ومعقدة، وهو ما يظهر جلياً في **النموذج العراقي** ، الذي تُظهر تجربته أن تراجع الشرعية، وضعف المؤسسات، وتعدد الفاعلين غير الرسميين، هي سمات هيكلية متشابهة مع ما تقدمه الأدبيات المتخصصة بالدول في مرحلة ما بعد الصراع. ويظهر النموذج العراقي أن نجاح السياسات العامة في هذه المرحلة رهين بإعادة بناء الدولة وتعزيز سيادة القانون والوصول الى الاستقرار السياسي المستدام، وهو ما يتلائم مع اهداف المجتمع والدولة في بناء السلام وإعادة الإعمار.

**الاستنتاجات**

1. تفصح تجربة العراق بأن انتهاء العنف لا يعني بداية الاستقرار، بل مواجهة تحديات أصعب تتعلق بإعادة البناء الشامل.
2. تتأثر السياسة العامة في بيئة ما بعد الصراع مباشرة بضعف المؤسسات وتعدد الفاعلين، ما يجعل قدرتها على تحقيق الأهداف محدودة ما لم يتم تعزيزها بإصلاحات بنيوية.
3. أبرزت التجربة العراقية أن التفاعل غير المنضبط بين العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية هو سبب اساسي في استمرار الهشاشة البنيوية للدولة.
4. تتطلب إعادة البناء عملية طويلة الأمد، تتكامل فيها الجهود الرسمية والمجتمعية والدولية، وفق رؤية استراتيجية بعيدة الامد وليس معالجات مرحلية.

**التوصيات**

1. ضرورة دعم الاصلاح المؤسسي من خلال تعزيز مؤسسات الدولة لضمان كفاءتها واستقلاليتها.
2. ترسيخ سيادة القانون عبر ضبط السلاح خارج سلطة الدولة وتدعيم المؤسسات القضائية والأمنية.
3. مكافحة الفساد كونه أكبر عائق أمام السياسات العامة وانجاز التنمية.
4. تحقيق المصالحة الوطنية عبر تأسيس هوية وطنية جامعة تتجاوز الانقسامات باختلافها.
5. تبني سياسات اقتصادية تنموية تركز على ايجاد فرص عمل وتوفير الخدمات الأساسية لبناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.
6. وضع استراتيجية شاملة لإدارة مرحلة ما بعد الصراع تقوم على نهج علمي واضح استناداً إلى التجارب العالمية الناجحة مع مراعاة الخصوصية العراقية.

## Conclusion:

Post-conflict societies represent fragile environments where unstable political, economic, and social dimensions intersect, making the formulation of public policies a complex and intricate process. This is clearly evident in the Iraqi model, which demonstrates that declining legitimacy, weak institutions, and the multiplicity of informal actors are structural features consistent with those identified in specialized literature on post-conflict states. The Iraqi case shows that the success of public policies at this stage is contingent upon state rebuilding, strengthening the rule of law, and achieving sustainable political stability, aligning with the objectives of both society and the state in peacebuilding and reconstruction.

Conclusions

1. Iraq's experience indicates that the end of violence does not signify the beginning of stability, but rather ushers in more challenging issues related to comprehensive reconstruction.
2. Public policy in post-conflict environments is directly affected by weak institutions and the multiplicity of actors, limiting its capacity to achieve objectives unless reinforced through structural reforms.
3. The Iraqi case highlights that the uncontrolled interaction between political, security, and economic factors is a primary cause of the state's continued structural fragility.
4. Reconstruction requires a long-term process integrating official, societal, and international efforts, guided by a strategic vision rather than short-term measures.

**Recommendations**

1. Institutional reform must be supported by strengthening state institutions to ensure their efficiency and independence.
2. The rule of law should be consolidated by controlling weapons outside state authority and reinforcing judicial and security institutions.
3. Combat corruption, as it represents the greatest obstacle to public policy effectiveness and developmental progress.
4. Achieve national reconciliation by establishing an inclusive national identity that transcends societal divisions.
5. Adopt developmental economic policies focusing on job creation and the provision of essential services to build trust between citizens and state institutions.
6. Develop a comprehensive post-conflict management strategy based on a clear, scientific approach, informed by successful global experiences while taking into account Iraq's specific context.

**المصادر :**

1. أحمد علي العوادي، أحمد. "تحديات الخطاب السياسي العراقي حدود الثبات والتغيير". مجلة حوار الفكر، العدد 45، 2018.
2. أحمد خضر حسين عيال .اتجاهات الشباب نحو التطرف في العراق دراسة اجتماعية .بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2019.
3. أيمن أحمد محمد .الفساد والمسائلة في العراق .ورقة سياسات، بغداد: مؤسسة فريد ريش إيبرت، 2013.
4. عبير سهام مهدي، و عمار حميد ياسين. "توظيف الخيارات الاستراتيجية في اطار الحرب على الإرهاب (العراق أنموذجا)". مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد 6، 2018.
5. عبدالسلام ابراهيم بغدادي .العنف العربي العراقي المعاصر دراسة اجتماعية سياسية أولية في أسبابه وأشكاله ووظائفه .عمان: مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، 2017.
6. عبد القادوس بوعزة، و عبد الكريم باسماعيل. "طرق إدارة النزاعات الأهلية". مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، المجلد 13، العدد 1، 2021.
7. باسم عبدالهادي حسن .السياسات الاقتصادية في العراق: التحديات والفرص .عمان: مؤسسة فريدريش إيربت للنشر والتوزيع، 2020.
8. باسم عبدالهادي حسن .الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق بعد عام 2003 .بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، 2018.
9. بوعيشية عائشة. "أثر النزاعات الإثنية على التنمية في إفريقيا دراسة حالة الكونغو الديمقراطية". أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018.
10. حسين أحمد دخيل. "العدالة الاقتصادية في مجتمعات ما بعد الصراع". المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 19، 2021.
11. حسن إبراهيم .العنف من الطبيعة إلى الثقافة .دمشق: النايا للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2009.
12. خالد حنفي علي. "المربع صفر: البيئة الانتقالية المحفزة على العنف بعد الثورات في تغذية عنف ما بعد التغيير اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية". مجلة السياسة الدولية، مصر، المجلد 48، العدد 193، 2013.

**Reference:**


1. Brinkerhoff, D. W. (2005). *Rebuilding governance in failed states and post-conflict societies: Core concepts and cross-cutting themes*. Public Administration and Development, 25(1). Washington, DC.
2. Calì, M., & Haraki, W. (2015). The impact of the Syrian civil war on neighboring countries: Trade channel. World Bank Blog, April 27. Accessed 14/12/2021. https://blogs.worldbank.org
3. Loada, A., & Moderan, O. (2015). Civil society involvement in security sector reform and governance. In O. Moderan (Ed.), *Toolkit for Security Sector Reform and Governance in West Africa*. Geneva: DCAF.
4. Lindberg, J., & Orjuela, C. (2014). Corruption in the aftermath of war: An introduction. *Third World Quarterly*, 35(5).
5. Mott MacDonald. (2005). *Provision of infrastructure in post-conflict situations*. Report for Department for International Development, UK.
6. Stromseth, J. (2008). Post-conflict rule of law building: The need for a multi-layered, synergistic approach. *William & Mary Law Review*, 49(4), Article 13.
7. Tolbert, D., & Solomon, A. (2006). United Nations reform and supporting the rule of law in post-conflict societies. *Harvard Human Rights Journal*, 19.
8. Valasek, K. (2008). Security sector reform and gender. Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF).
9. World Bank. (2011). *World development report 2011: Conflict, security, and development*. The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, Washington, DC. Available at: https://documents1.worldbank.org/curated/en/966731468161352341/pdf/5898 (Accessed 11/2/2022)
10. Young, W., et al. (2014). *Conflict extension in Syria: Assessing factors facilitating and preventing the spread of violence*. RAND, California.